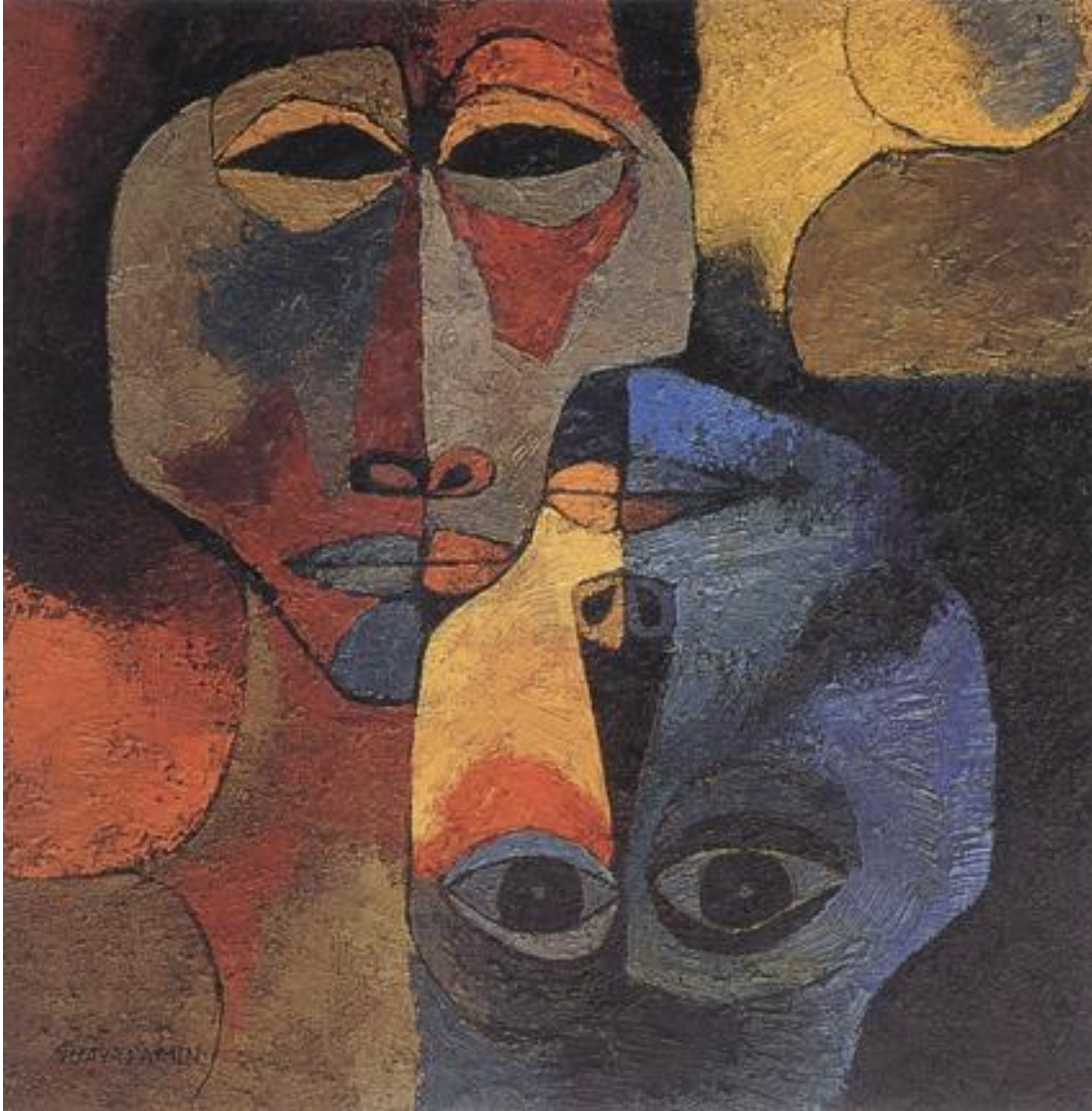




تطوير مفهوم "المنافع العامة" إلى مفهوم "الصالح العام للإنسانية"

بقلم : فرانسوا أوتار
تمهيد: بيرجت دايبير و فرانسوا أوتار



Published in November 2011 by the
Rosa Luxemburg Foundation
Brussels Office
Avenue Michel-Ange 11
1000 Brussels
Belgium
Email: info@rosalux-europa.info

Arabic version:
Maghdi El Gamal

Editor:
Renato Sabbadini

Images:
El abrazo (cover) and Los amantes (back) by Oswaldo Guayasamin
Copyright Fundación Guayasamín, Quito, Ecuador

● أعدد هذا النص "فرانسوا أوتار" Francois Houtart وعرضته "فرنسين ميستروم" Francine Mestrum في مؤتمر "من المنافع العامة إلى الصالح العام للإنسانية"، الذي نظمته مؤسسة روزا لوكسمبورج Rosa Luxembourg Foundation في روما يومي 28 و29 أبريل 2011، وتم تنقيح النص في ضوء المناقشات التي جرت في المؤتمر. كما كان هذا النص أساساً لوثيقة المعهد الوطني للدراسات المتقدمة (IAEN) Instituto de Altos Estudios Nacionales في كويتو ووزارة الشؤون الخارجية في إكوادور.

المحتويات

تمهيد

مقدمة

أولاً: لماذا الربط بين فكرة "المنافع العامة" ومفهوم "الصالح العام للإنسانية"؟

ثانياً: الأوجه المتعددة للأزمة

(1) الأزمات المختلفة

أ- الأزمة المالية والاقتصادية

ب- أزمة الغذاء

ج- أزمة الطاقة

د- الأزمة المناخية

(2) ما هي الحلول؟

أ- تغيير الفاعلين وليس تغيير النظام

ب- التنظيم والقيود

ج- البحث عن بدائل للنظام السائد

ثالثاً: النموذج المرشد الجديد

(1) إعادة تعريف العلاقة مع الطبيعة:

من استغلالها إلى احترامها كمصدر الحياة

(2) توجيه الإنتاج نحو ضروريات الحياة،

والأولوية للقيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية

(3) إعادة تنظيم الحياة الجمعية

من خلال تعميم الديمقراطية

في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية

(4) تأسيس التعددية الثقافية

مع بناء الصالح العام للإنسانية

رابعاً : الصالح العام للإنسانية كهدف عالمي

- الانتقال

خامساً: نحو إعلان عالمي بشأن الصالح العام للإنسانية

ببليوجرافيا

تمهيد

من أزمة إلى أزمة، من أين أتينا و إلى أين نذهب؟

هل تتطلب تنمية الكوكب أن ندمره فعلياً؟ هل من الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي التضحية بالملايين من الرجال والنساء؟ هل بطالة الشباب هي الثمن الذي يجب دفعه من أجل إنقاذ الاقتصاد؟ إن تلاحق الأزمات، والتشبث باتباع طريق الليبرالية الجديدة، وتعميم المظالم .. كلها تطرح أسئلة جوهرية على الإنسانية. بينما تتردد أصدا صرخات المقيهورين في كل جنات أمنا الأرض.

ما زال الفشل من نصيب المبادرات المختلفة لحل الأزمات الاقتصادية : فمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في كوبنهاجن 2009، وما لحقه من اجتماعات، لم ينتج عنها اتخاذ قرارات ملزمة . وتم تجاهل توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالأزمة المالية والاقتصادية، والتي دعت إلى فرض الضوابط على تخريب رأس المال المضارب.

لقد حان وقت العمل، ولتطوير أفكار جديدة . غير أن إصلاح إخفاقات اقتصاد السوق الرأسمالي، والتبشير بالرأسمالية الخضراء، وتنظيم الأسواق المالية، ومحاربة الفقر بتقديم المعونة، والتراجع عن الأنظمة الأمنية التي أصبحت عسكرية بشكل متزايد وقائمة على تجريم المقاومات .. كلها جميعاً مجرد طرق لتعديل النظام القائم . بينما ما نحتاجه الآن هو إحداث تغيير جذري، وتبني نموذج إرشادي جديد : وبعبارة أخرى نحتاج إلى توجه جديد ومختلف جذرياً لحياة البشر على الكوكب.

لقد استفد النظام الرأسمالي نفسه، فأصبح مدمراً وليس خلاقاً . وعلينا أن نصوغ البديل . ولكن معظم الناس يعانون من التشوش . وتعلن أعداد كبيرة من السياسيين عن الانتهاء التدريجي للأزمة، رغم أن كل العلامات تشير إلى العكس تماماً . وأصبحت أحزاب سياسية- كانت تعتبر تقدمية- من بين من يديرون الأزمة . أما المؤسسات الأخلاقية فغالباً ما تحصر نفسها في شجب الانتهاكات دون توضيح أسبابها أو إدانة منطق النظام . لئما أن عدم الاستقرار الاقتصادي لقطاعات عريضة من السكان يدفعهم إلى التشبث بما في أيديهم وليس الاضطلاع بمجازفة التغيير.

من هنا..علينا أن نفكر، ونحلل، ونستخلص . هذه مهمتنا جميعاً، وليست مهمة حفنة من الخبراء . فماذا سنفعل؟ تتطلب الإجابة عن هذا السؤال إجراء حوارات جدلية في الاتجاهين بين الفعل والتفكير .

لذا علينا الاهتمام بالكثير من الحركات والمشروعات التي بدأت بالفعل لمواجهة هذا التحدي الجديد . إذ إن حركات مثل "الغاضبون" في أوروبا، حركة "احتلوا وول ستريت" في الولايات المتحدة، شبكات العدالة العالمية، الحركات البيئية، حركات السكان الأصليين، الحركات الديمقراطية في العالم العربي .. كلها تعبير عن البحث عن منظور جديد . كما أن مشروعات ريادية مثل بنك التنمية الإقليمي في أمريكا اللاتينية، نظام الدفع الجديد للوحدة الحسابية المشتركة بين بلدان أمريكا اللاتينية *Sucre* ، ضمان الدخل لصغار الفلاحين في الهند *NREGA* ، شبكة الحماية الاجتماعية التحويلية

في جنوب شرقي آسيا NTSP ، والكثير من المشروعات المحلية والإقليمية الأخرى التي تظهر عزم الشعوب على عدم إضاعة الوقت والعمل من أجل مستقبل أفضل في وجه كل المنغصات.

يقدم هذا الكتيب تحليلاً للأزمة وآفاق المستقبل، وقد أخذنا في الاعتبار مئات المبادرات التي تشكل أساساً لنموذج إرشادي جديد، ألا وهو الصالح العام للإنسانية، والذي يعني العيش في انسجام مع الطبيعة، وفي مجتمع عادل ويتسع لجميع التعبيرات الثقافية، أو بعبارة أخرى : يوتوبيا علينا الالتزام بها . ولكن ينبغي أن نحول مفهوم الصالح العام للإنسانية إلى واقع عملي، ولا يجوز أن يبقى خيالياً . يجب أن تصبح التوجهات النظرية قادرة على قيادة حياتنا اليومية، غير أنه يجب تحديثها بانتظام بما يتواءم مع الخبرات النضالية للشعوب.

لقد حان الوقت كي نطرح على الجميع أساساً للحوار ونوع جديد من التفكير يمكن أن يوجه عملنا، ويمنح الصلابة لأفكارنا، ويصلح أساساً لتحقيق التلاحم بين الحركات من أجل تغيير التوجهات السائدة لحياتنا المشتركة فوق الكوكب. إنه عمل طويل الأمد، لكنه يحتاج أيضاً إلى التزام فوري . إن المرحلة المقبلة ستحدد الفاعلين وست صوغ الاستراتيجيات، وليس إعادة اختراع ما هو موجود بالفعل، وإنما إعطاء قوة دفع جديدة للنضالات والمبادرات الساعية إلى تحقيق الصالح العام للإنسانية. فهذا هو هدفنا.

بيرجت دايبير و فرانسوا أوتار
(Birgit Daiber / François Houtart)

بروكسل ، كيتونوفمبر 2011

تطوير مفهوم "المنافع العامة" إلى مفهوم "الصالح العام للإنسانية"

بقلم : فرانسوا أوتار
ترجمة: مصطفى مجدي الجمال

مقدمة

هناك شعور عميق بالقلق في سائر أنحاء العالم، بسبب الانقسامات المتزايدة في المجتمع، عدم احترام العدالة، بطالة الشباب، الانتهاكات التي تقوم بها السلطة، تدمير الطبيعة.. ومن ثم نشأت موجة جديدة من الحركات الاجتماعية، وساعدت المنتديات الاجتماعية على إكساب هذه الحركات طابعاً عالمياً. ويتطور وعي اجتماعي جمعي بأن الأمور لا يمكن أن تستمر على ذات المنوال. ويرجع أصل كل هذه الاختلالات إلى نموذج التنمية الاقتصادية القائم بكل تبعاته السياسية والثقافية والنفسية. وعلينا أن نبحث عن حلول عاجلة لكل هذا. فقد حان الوقت كي نصوغ توجهات جديدة تماماً وليس مجرد تعديلات على النظام القائم. ولنجعل في مقدمة أولوياتنا التفكير في تلك التوجهات الجديدة وتجميع قوى التغيير حولها. وإلى جانب المبادرة الإيطالية من أجل استفتاء عام بشأن المياه (باعتبارها من "المنافع العامة") قامت منظمة روزا لوكسمبورج في أبريل 2011 بتنظيم مؤتمر بروما تحت عنوان "من المنافع العامة إلى الصالح العام للإنسانية". واستهدف المؤتمر بحث الصلات بين الفكرتين: "المنافع العامة" و"الصالح العام للإنسانية" بهدف تضمين وتطوير المطالب والنضالات الاجتماعية من أجل تغيير المجتمع.

أولاً: لماذا الربط بين فكرة "المنافع العامة" ومفهوم "الصالح العام للإنسانية"؟

أصبح الدفاع عن "المنافع العامة" Public goods من الأولويات المتقدمة لحركات اجتماعية كثيرة معاصرة. ويشير هذا التعبير إلى كل من: العناصر التي لا غنى عنها للحياة (مثل المياه والبذور)، و"الخدمات العامة" التي تتعرض اليوم للتفكيك على أيدي السياسات الليبرالية الجديدة، سواء في جنوب العالم أم شماله. ويمثل هذا النضال في معارضة موجات الخصخصة التي طالت الكثير من المرافق والشبكات العامة، من سكك حديدية وكهرباء ومياه ونقل وهاتف وغابات وأنهار وأراضٍ، وحتى الصحة والتعليم. فالذي كان يطلق عليه في إنجلترا "المشاعات"¹ commons تم تحويلها تدريجياً إلى ملكيات خاصة من أجل إفساح المجال أمام نظام اقتصادي يحول كل جوانب الحياة إلى سلع قابلة للمتاجرة، كخطوة ضرورية لمراكمة رأس المال كما يبرز الآن في هيمنة رأس المال المالي. فتم اعتبار المشاعات بمثابة أراضي مهدرة، حيث اعتبر كل استخدام غير رأسمالي لها نوعاً من "عدم الانتفاع" (Michael Brie, 2011). وليكن واضحاً أن الغرض الأولي من إعادة تقييم "المنافع العامة" في أي صورة كانت (التأميمات أو غيرها من صور التحكم الجماعي) كان إحداث قطع مع تلك الفترة الطويلة من تشديد المنطق الاقتصادي على ما هو خاص وفردى من أجل دعم تنمية قوى الإنتاج وحرية المبادرة الخاصة، ومن ثم منع القطع مع العام من تلبية الأهداف من إنشائه. وقد تمكن هذا المنطق الاقتصادي الجديد من الهيمنة على المجال السياسي، كما اتضح أثناء وبعد الأزمة المالية عام 2008، من خلال عمليات استهدفت إنفاذ النظام المالي دون الحاجة إلى إجراء تأميمات، مع ترك الأصول في أيدي نفس الذين تسببوا في

¹ المشاعات هي الأراضي التي كان يملكها الفلاحون على المشاع في إنجلترا، وبدءاً من القرن الثالث عشر بدأت تتحول تدريجياً إلى ملكية خاصة لكبار الملاك الذين قاموا بتسوير هذه الأراضي لمنع استخدامها في تربية الأغنام. وهو ما أدى إلى نشوب حركات تمرد فلاحية كبيرة.

الأزمة (مع الاكتفاء بتوجيه إصبع الاتهام لقلّة من الجانحين) . وأدت هذه السياسات إلى اتخاذ تدابير تقشفية على النطاق القومي، أي جعل المواطنين العاديين يدفعون ثمن الأزمة مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بذات السياسات الليبرالية الجديدة. يشكل الدفاع عن الخدمات العامة و "المنافع العامة" جزءاً من مقاومة تلك السياسات، ولكنه يجازف بأن يحارب معركة خاسرة إذا لم يتم النظر للأمر في سياق أوسع تشكل المنافع والخدمات العامة جزءاً منه، أي سياق الصالح العام للإنسانية، أو مجمل الحياة على الكوكب وخاصة الحياة الإنسانية. وفي الحقيقة أنه من الممكن الحصول على توصيات- حتى من البنك الدولي نفسه- بإعادة تأسيس قطاعات معينة من الخدمات العامة. كذلك يتفق مع هذا الرأي عدد من كبار رجال الأعمال، بعد أن ثبت لديهم أن موجات الخصخصة لم تكن مربحة بالدرجة المتوقعة.

وقد يبدو مفهوم "الصالح العام للإنسانية" مفهوماً نظرياً، باعتبار المخاوف الاجتماعية والسياسية التي تواجهنا الآن . ومع ذلك فبإمكانه أن يفيد كأداة عمل في التصدي للمشكلات المعاصرة، مثل الأزمات العديدة التي تواجهنا، إلى جانب التقريب بين المبادرات والنضالات المختلفة ضد نظام يدمر الطبيعة والمجتمعات . وهو يتضمن عناصر ملموسة جيداً، أولها التضامن- الذي تضعفه المنافسة والفردية- وكذلك الإيثار واحترام الطبيعة والتسامح.. باختصار: كل شيء يشكل الإنسان. دعونا نبدأ بالأزمة بكافة جوانبها، لنبين كيف هي نظامية. فهذا يمكننا من رؤية مسألة "المنافع العامة" وحتى "الصالح العام" (في مواجهة الصالح الفردي) في ضوء ما هو جديد، ومزجها في منظور "الصالح العام للإنسانية". ثم ننتقل بعد هذا إلى مناقشة الحاجة إعادة النظر في المنظور الاسترشادي الخاص بالحياة الجماعية للبشرية فوق سطح الأرض، مع التشديد على الجوانب العملية لتلك المقاربة من أجل مراجعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية، والتوصل إلى مقترح بالإعلان العالمي للصالح العام للإنسانية.

ولنعد ثانية إلى المفاهيم . فبالنسبة للمفهوم الأول والخاص بـ "المنفعة العامة" فقد شرحناه آنفاً . أما المفهوم الثاني الخاص بـ"الصالح العام للإنسانية" فيقصد به ما تشترك فيه كل البشرية (وجالاً ونساءً). وكان "أرسطو" قد أكد في كتاب "السياسة" أنه لا يمكن أن يوجد مجتمع ما لم يوجد ما يشترك فيه أعضاؤه، مهما كانت ضالة هذا المشترك². بيد أننا لا ننوي في هذه الوثيقة التركيز على الجانب الفلسفي للمسألة، وإنما النظر إليها من الناحية السوسولوجية، أو بعبارة أخرى دراسة الطريقة التي يمكن بها اليوم طرح فكرة الصالح العام للإنسانية . وفي الحقيقة يختلف المفهوم الثالث عن مفهوم "المنافع العامة" بسبب طابعه الأكثر عمومية، حيث يتضمن أسس الحياة الجماعية للبشرية فوق الكوكب: علاقتنا بالطبيعة، إنتاج الضروريات الاجتماعية، التنظيم الجماعي (السياسة)، وتفسير وتقييم والتعبير عن الواقع (الثقافة). إنه لا يقف عند مسألة "المنافع العامة"، إنما يتعلّق بحالة الرفاهية، أو الحياة السعيدة *buen vivir* التي تنتج من طريقة الجمع بين المعايير الحاكمة لحياة البشر- رجالاً ونساءً- على ظهر الأرض. كما يجب أيضاً التمييز بينه وبين مفهوم "الصالح الفردي"، كما هو معرّف في بناء الدولة أو *res publica* حتى بمفهوم "الخيرات المشتركة العالمية" كما طرحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في تقرير له عام 1999. وفي الحقيقة أن مفهوم "الصالح العام للإنسانية" يتضمن إنتاج وإعادة إنتاج الحياة على نطاق البشرية كلها، وبالإجمال هو يتعلّق بمسألة الحياة وقدرتها على إعادة إنتاج نفسها.

ومن الجلي أن مفهوم "الصالح العام للإنسانية" ينطوي على الأفكار العملية "للمنافع العامة" و"الصالح العام" كما شرحناهما للتو. وإذا كنا نبدأ ببعض التأمّلات في الأزمة الحالية، فلسبب بسيط هو أن هذه الأزمة تُلحق الأضرار، ليس فقط بـ "المنافع العامة" و"الصالح العام"، وإنما أيضاً ببقاء الحياة الإنسانية على الكوكب وقدرة الطبيعة على إعادة توليد نفسها، أي "الصالح العام للإنسانية". ومن ثمّ تصبح مراجعة طبيعة هذه الأزمة ضرورة ملحة . فقد كانت في الحقيقة ديناميكية التراكم التي سبق وأن بدأت في تقويض "المنافع العامة" في أوروبا في القرن الثالث عشر . واليوم تنتقل حيازة الأرض في قارات الجنوب نحو تنمية الزراعة لأغراض الصناعة (وخاصة إنتاج الوقود الحيوي / الزراعي) كما تدخل الأعمال المنجمية مرحلة جديدة من الملكية الحصرية . وقد أضر هذا المنطق بفكرة "الصالح العام للإنسانية"، سواء في مركز النظام الرأسمالي أم أطرافه. إنه منطق الموت الذي يسود، وليس منطق الحياة. وإذا أردنا أن نوجد حلولاً ينبغي علينا أن نتعامل مع

² كان "ريكاردو بيتريلا" Riccardo Petrella هو صاحب فكرة إعادة إدخال مفهوم "الصالح العام" في الفكر التقدميين في

مواجهة الليبرالية الجديدة وسيطرة السوق (1998). وقد بنى فكرته على ضرورة وضع "عقد اجتماعي عالمي جديد" فيما يتعلّق

بالأصول والثقافة والأرض. حيث رأى ضرورة صياغة مبادئ وتنظيمات ومؤسسات وثقافة مناسبة .

المشكلة من جذورها : بعبارة أخرى يجب أن نعيد تعريف متطلبات بناء الصالح العام للإنسانية اليوم . لهذا يجب أن نبدأ بتوضيح الطبيعة الجوهرية والنظامية للأزمة وعناصرها الأساسية.

ثانياً: الأوجه المتعددة للأزمة

عندما يعيش أكثر من 900 مليون إنسان تحت خط الفقر ولا تتوقف أعدادهم عن الزيادة (UNDP, 2010)، وعندما يموت عشرات الألوف كل 24 ساعة من الجوع وتبعاته، وعندما تتوارى يوماً بعد يوم جماعات وطرق حياة وثقافات عرقية بما يهدد الميراث الإنساني ذاته، وعندما تتعزز اللامساواة بين الرجال والنساء في النظام الاقتصادي الرسمي وغير الرسمي، وعندما يتدهور مناخ الكرة الأرضية... عندما يحدث كل هذا لن يتسنى ببساطة الحديث عن الأزمة المالية الراهنة فقط، على الرغم من انفجارها عام 2008.

(1) الأزمات المختلفة

أ- الأزمة المالية والاقتصادية

تقول الحفانق إن الشعور بالتبعات الاجتماعية للأزمة المالية قد تجاوز حدود منشئها، وأنها تلحق الأضرار بأسس الحياة الاقتصادية نفسها. ففي جميع أنحاء العام اتسعت أعداد ضحايا البطالة، وارتفعت تكاليف المعيشة، وإقصاء الفئات الأكثر فقراً، والضعف الذي يعترى الطبقات المتوسطة . وهذه ليست مجرد مظاهر طارئة، ولا ترجع فقط إلى خروقات ارتكبتها بعض الفاعلين الاقتصاديين ويجب معاقبتهم . فالأمر يتعلق هنا بالمنطق الذي استمر على مدى التاريخ الاقتصادي للقرون المنصرمة (Fernand Braudel, 1969, Immanuel Wallerstein, 2000, István Mészáros, 2008, Wim Dierckxsens, 2011) . فمع مر من أزمة إلى تقييد، ومن إنهاء التقييد إلى أزمة، وأثبتت الأحداث الرضوخ دوماً لمعدلات الربح التي عندما كانت تزداد تأخذ القيود طريقها إلى التخفيف، وعندما تنقلص الأرباح تزداد القيود .. ولكن دائماً بما يحقق صالح تراكم رأس المال، باعتباره قاطرة النمو . وليس فيها نراه اليوم أي جديد . فهذه ليست الأزمة الأولى للنظام المالي، وهناك الكثيرون الذين يرون أنها لن تكون الأخيرة.

غير أن الفقاعة المالية التي تشكلت على مدى العقود الماضية (بفضل عوامل كثيرة من بينها تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة) قد زادت المشكلات إلى حدود غير متوقعة . فكما نعلم، انفجرت الأزمة بمشكلة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، وتحديداً افتقار ملايين الأمريكيين إلى السيولة اللازمة للسداد، وهي الحقيقة التي تم التمويم عليها لزم باستخدام سلسلة من المشتقات المالية (Reinaldo A. Carcanholo and Mauricio de S. Sabardini, 2009, 57) . إذ ازداد الاستهلاك في البلدان الصناعية بمعدلات أكبر من زيادة الدخل (Joseph Stiglitz, 2010, 12). إلا أن عمر هذه الظاهرة أكبر من هذا، حيث تعود إلى الوقت الذي أصبح الاقتصاد الظاهري أكثر أهمية من الاقتصاد الواقعي، وبعبارة أخرى عندما بدأ رأس المال المالي يصبح أكثر ربحية من رأس المال الإنتاجي (Jorge Beinstein, 2009, 29) .

وحسبما يقول "جوزيف ستجلتزر" (Stiglitz, 2010, 22) كان من بين الأصول الأساسية لهذه العملية القرار الذي اتخذه الرئيس الأمريكي نيكسون عام 1972 بتعليق تحويل الدولار إلى ذهب، والذي دشّن سياسات نقدية جديدة في إطار تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الدولي (العولمة).

عرفت الرأسمالية الأزمات المالية منذ بداياتها الأولى . فقد وقعت أولى الأزمات في نهاية القرن الثامن عشر، ثم تكررت الأزمات على مدى السنين إلى أن كان أحدثه ا على المستوى العالمي في الفترة 1929-1930، ثم وقعت بعد الحرب العالمية الثانية أزمات إقليمية (المكسيك، الأرجنتين، آسيا، روسيا) . وقد أثارت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 سلسلة من السياسات الخاصة في البلدان الواقعة في قلب النظام الرأسمالي : استنادة الدولة، تقييد الائتمان، إجراءات تشفوية .. الخ. كما تعرضت بلدان الجنوب للضرر، من خلال تناقص الصادرات (الصين)، وانخفاض تحويلات العاملين بالخارج (أمريكا الوسطى وبلاد الأندين، الفلبين)، وارتفاع أسعار النفط .. الخ. ولم تكن أزمة السيولة في الجنوب بنفس درجتها في بلدان الشمال، بل في الحقيقة استفادت بعض البلدان من ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية وحقت احتياطات نقدية كبيرة . وبالنسبة للمنتجات الغذائية فقد تسبب ارتفاع أسعارها في إيذاء المستهلكين الأكثر فقراً، والنساء منهم خاصة.

يمكن السبب الجوهري للأزمة المالية في منطوق الرأسمالية ذاته (Rémy Herrera and Paulo Nakatani, 2009, 39). فعندما يُعتبر رأس المال قاطرة الاقتصاد، ويعتبر تراكمه ضرورياً لتحقيق التنمية، يصبح تعظيم الأرباح من الأمور المفروغ منها. وكلما كان إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد أخذ في التزايد يزداد معدل الربح، وعندما تتفاقم ظاهرة المضاربات يمضي التنظيم الاقتصادي كله في الاتجاه نفسه. وهكذا تتمثل الخاصية الأولى لهذا المنطق في أن زيادة معدل الربح كوظيفة لتحقيق تراكم رأس المال تصبح ظاهرة جداً في العملية. ولكن السوق الرأسمالية غير المنظمة تقود إلى الأزمات بشكل لا يمكن تفاديه. وكما يقول تقرير اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة: "هذه أزمة اقتصاد كلي" (Joseph Stiglitz, 2010, 195). ويتشابه السياق الحالي مع أزمة الثلاثينيات. غير أن الاختلاف الرئيسي يتمثل في أن الاختلال المالي والنقدي الحالي يجتمع الآن مع أنواع أخرى من الأزمات، في مجالات الغذاء والطاقة والمناخ، وإن كان كل منها مرتبطاً بالمنطق الاقتصادي نفسه.

ب- أزمة الغذاء

هناك جانبان لأزمة الغذاء، يرتبط أحدهما بعوامل قصيرة الأجل، بينما يرجع الآخر إلى عوامل طويلة الأجل (بنويوية). ويظهر الجانب الأول من خلال الزيادة المفاجئة لأسعار الغذاء عامي 2007 و2008. ومن الممكن نسبة الزيادة لأسباب متعددة، مثل انخفاض الاحتياطيات الغذائية، ولكن السبب الرئيسي كان المضاربات مع مسؤولية جزئية لإنتاج الوقود الزراعي (إنتاج الإيثانول من الذرة في الولايات المتحدة). وخلال عامين فقط ارتفع سعر القمح في بورصة شيكاغو وبنسبة 100%، والذرة 98%، والإيثانول 80%. إذ خلال هذين العامين انتقل كثير من رؤوس الأموال المضاربة من قطاعات أخرى إلى الاستثمار في إنتاج الغذاء بتوقع الحصول على أرباح كبيرة وسريعة. وكان من نتائج هذا - حسب مدير منظمة الأغذية والزراعة FAO - أن سقط أكثر من 50 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر في كل من العامين 2008 و2009، وحيث ازداد عدد من يعيشون تحت هذا الخط إلى مستوى غير مسبوق تجاوز المليار إنسان. ومن الواضح أن هذا جاء نتيجة لمنطق الربح، القانون الرأسمالي للقيمة.

أما الجانب الثاني فهو بنويوي. فقد شهدت السنوات القليلة الماضية توسعاً في الزراعة الأحادية، نتيجة لتركز حيازات الأرض، أو بعبارة أخرى كنتيجة للارتداد الفعلي على الإصلاح الزراعي. ويتم تدمير الزراعة الفلاحية والعائلية في سائر أنحاء العالم بدعوى انخفاض إنتاجيتها. وفي الحقيقة تستطيع الزراعة الأحادية إنتاج ما يترشح بين 500 و1000 ضعف ما تنتجه الزراعة الفلاحية بحالتها الحالية. غير أنه يجب أخذ عاملين في الاعتبار: العامل الأول أن ذلك النوع من الزراعة يؤدي إلى دمار البيئة، حيث يقضي على الغابات، ويلوث التربة ومياه المحيطات والأنهار بسبب الاستخدام الموسع جداً للمنتجات الكيماوية. وخلال ما بين 50 إلى 75 سنة ستكون قد خلفنا صحراوات الغد. أما العامل الثاني فهو إلقاء الفلاحين خارج أراضيهم، واضطرار الملايين منهم إلى الهجرة للمدن ليعيشوا في أحياء الصفيح، مما يفاقم المهام والمتاعب التي تتعرض لها النساء ويتسبب في المزيد من الأزمات الحضرية، فضلاً عن ضغوط الهجرة الداخلية المتزايدة، كما في البرازيل، أو التوجه إلى بلدان أخرى (المكسيك، أمريكا الوسطى، كولومبيا، إكوادور، الفلبين، سريلانكا، الهند، باكستان، أفغانستان، المغرب، الجزائر، غرب أفريقيا).

وإلى جانب الخدمات العامة، تعد الزراعة اليوم أحدث الحدود التي يسعى رأس المال لاختراقها (Samir Amin, 2004) خاصة في وقت تتراجع نسبياً ربحية رأس المال الصناعي المنتج، مع حدوث توسع كبير في رأس المال المالي الذي يسعى وراء مصادر جديدة للربح. وقد شاهدنا مؤخراً ظاهرة غير مسبوقة، في أفريقيا على وجه الخصوص: ظاهرة حيازة رأس المال الخاص والحكومي للأرض واستخدامها لإنتاج الغذاء والوقود الزراعي. فمثلاً حصلت شركة دايو الكورية الجنوبية على امتياز بمساحة 1.2 مليون هكتار في مدغشقر لمدة 99 عاماً، مما تسبب في اندلاع أزمة سياسية خطيرة في هذا البلد والاضطرار إلى مراجعة العقد. كما تقوم بلدان مثل ليبيا والإمارات بأنشطة مشابهة في العديد من البلدان الأفريقية الأخرى. كما تقوم شركات تعدين ووقود حيوي أوروبية وأمريكية شمالية بانتهاز فرصتها لاستغلال عشرات الملايين من الهكتارات لمدد طويلة، وكذلك تفعل الشركات الصينية سواء كانت حكومية أم خاصة.

ولا تكتف هذه المبادرات تقريباً بالمضاعفات البيئية والاجتماعية لتلك المشروعات، حيث ينظر إليها باعتبارها "أثاراً خارجية"، أي خارجة عن حسابات السوق. وهذا هو على وجه التحديد الجانب الثاني من المنطق الرأسمالي، بعد نمو معدل الربحية. ليس رأس المال هو من سيتعرض للآثار السلبية لتلك الممارسات، وإنما المجتمعات المحلية والمواطنون. فقد كانت

هذه دائمًا هي استراتيجية رأس المال، حتى في بلدان المركز، ألا وهي عدم الاكتراث بمصير الطبقات العاملة في بلدانها، أو مصير شعوب الأطراف الواقعة تحت نير الإمبريالية. لا يوجد لدى رأس المال أدنى اهتمام بالطبيعة ولا بطيقة حياة السكان المحليين. وهكذا يتبين مدة ارتباط أزمة الغذاء- في جوانبها الظرفية والبنوية- بمنطق الرأسمالية.

ج- أزمة الطاقة

دعونا نلقي نظرة الآن على أزمة الطاقة. إن جذورها تعود إلى ما هو أبعد بكثير من الانفجار الراهن لأسعار النفط، إذ يرجع جزء منها إلى نضوب الموارد الطبيعية بفعل الاستغلال الزائد لها والذي يقتضيه نموذج التنمية الرأسمالية. ولقد أصبح واضحًا الآن أن على البشرية أن تغير مصادر الطاقة التي تستخدمها خلال الخمسين عامًا المقبلة، بالبحث عن مصادر أخرى غير الوقود الأحفوري. فقد أصبح جليًا منذ الحرب العالمية الثانية، وبخاصة خلال الفترة الأخيرة من تطبيق توافق واشنطن (أي تعميم الليبرالية الاقتصادية باعتبارها السمة المميزة للحقبة الليبرالية الجديدة من تاريخ الرأسمالية) مدى الاستغلال غير العقلاني للطاقة وهدر الموارد الطبيعية.

أما الاستهلاك الفردي (في المساكن والمواصلات..) المرتبط بذلك النمط فيتصف بالنعيم في الطلب على الطاقة. كما يتسبب تحرير التجارة الخارجية في مرور أكثر من 60% من تجارتنا عبر المحيطات، بما يقتضيه هذا من استهلاك للطاقة وتلويث البحار. ففي كل يوم يمر تلقي أكثر من 22 ألف سفينة ما يربو على 300 طن من النفايات (M. Ruiz de Elvira, 2010). وبالطبع تحقق حركة المرور الضخمة هذه تبادلًا مرغوبًا للبضائع، لكنها في الوقت نفسه تُديم مبدأ التبادل اللامتكافئ مع بلدان الأطراف التي تنتج المواد الخام والسلع الزراعية. كما تُمكننا أيضًا من الاستفادة من "الميزة التنافسية" إلى أقصى حد. إذ يمكن بيع المنتجات بسعر أرخص بالرغم من قطع آلاف الكيلومترات، بفعل تعرض العمال لأقصى استغلال، وبسبب غياب أو ضعف القوانين التي تحمي البيئة.

قد يستمر الجدل حول تحديد نقطة الذروة التي سيصل إليها النفط والغاز واليورانيوم، لكننا نعلم جميعًا أن هذه الموارد محدودة وأن تواريخ نضوبها قد لا تكون بعيدة جدًا. وقد بدأ هذا النضوب بالفعل في بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا والمكسيك والعديد غيرها. ومن الأمور الحتمية أن يتسبب نضوب هذه الموارد في قفز أسعار المنتجات، بما يعنيه هذا من تبعات اجتماعية وسياسية. لذا أصبحت السيطرة الدولية على موارد الطاقة الأحفورية وغيرها من المواد الاستراتيجية ذات أهمية متزايدة بسرعة للدول الصناعية، ومن ثم لن تتردد أبدًا في استخدام القوة العسكرية لتأمين السيطرة على تلك الموارد. وهو ما توضحه خريطة القواعد العسكرية الأمريكية، وتؤكد حرب العراق وأفغانستان. ومن الواضح للكافة الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة كالمضامن الأساسي لاستمرار النظام العالمي القائم، وذلك من واقع حقيقة أن موازنتها العسكرية تمثل أكثر من 50% من الإنفاق العسكري لكل الدول الأخرى مجتمعة. ولا يوجد بلد آخر (بما في ذلك روسيا أو بريطانيا أو الصين) ينفق ربع ما تنفقه الولايات المتحدة في هذا القطاع. ومن الطبيعي ألا يقتصر هدف هذا الإنفاق على التحكم في موارد الطاقة، وإنما أيضًا حماية وإدامة النموذج الاقتصادي بأكمله.

وينبغي تناول مسألة الوقود الزراعي في إطار السياق الخاص بالندرة المستقبلية للطاقة. فبسبب اتساع الطلب عليها، والتراجع المنظور في موارد الطاقة الأحفورية، تبدو الحاجة الملحة لإيجاد حلول لتلك المشكلة. ولما كان الوصول إلى مصادر جديدة للطاقة يتطلب تطوير تقنيات لم تتقدم بعد بالدرجة الكافية (مثل الطاقة الشمسية والهيدروجينية)، ولما كانت حلول أخرى (مثل طاقة الرياح) مثيرة للاهتمام إلا أنها تعد هامشية وغير مربحة اقتصاديًا، فقد تزايدت جاذبية الوقود الزراعي، لأن المادة الرئيسية فيه مستمرة ولا تنضب مثل الوقود الأحفوري. غير أن الحركات الفلاحية تقف ضد هذا بحزم لأن الإنتاج الضخم للطاقة عن طريق الزراعة يؤدي عمليًا إلى تدمير الحياة (الطبيعة والبشر).

كانت المنظمات والحركات البيئية قد أيدت الحل الخاص بالوقود الزراعي لفترة قصيرة، في وقت كان مرفوضًا من رجال الأعمال. غير أن موقف الأخيرين تغير في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. إذ أثبتت خبرة إنتاج الإيثانول من قصب السكر في البرازيل، ومن الذرة في الولايات المتحدة، مدى البساطة النسبية التي تتمتع بها هذه التكنولوجيا. كما ثبت الشيء نفسه على نباتات أخرى مثل نخيل الزيت وفول الصويا وغيرهما من النباتات الزيتية مثل الجاتروفا. وقد تصادف بدء إنتاج الإيثانول في البرازيل مع الأزمة النفطية عام 1973، الأمر الذي ساعدها في خفض وارداتها من النفط الخام باهظ الثمن. وكانت المشكلة في الولايات المتحدة هي كيفية خفض الاعتماد على موارد النفط في الخارج، خاصة مع النظر إلى البلدان المنتجة له كبلدان لا يمكن الاعتماد عليها. الأمر الذي برر إنتاج الإيثانول بدعم حكومي كبير، نظرًا لأن الوقود الزراعي المتحصل عليه من الذرة أقل من قصب السكر.

وقد بدأ عدد من البلدان تشريع استخدام "الطاقة الخضراء" كنسبة مئوية معينة من الاستهلاك الكلي في البلد. كما قرر الاتحاد الأوروبي أن تصل النسبة إلى 20% عام 2020 نصفها من السائل الأخضر، أي الوقود الزراعي. ومعنى هذا التخطيط أن سيكون من الضروري تخصيص ملايين الهكتارات لهذا الغرض بدلاً من الزراعة. وفي الحقيقة أن أوروبا بشكل خاص (وكذلك الولايات المتحدة) لا تملك الأراضي التي تكفي لتلبية الطلب على الطاقة، آخذين في الحسبان مستويات الاستهلاك الضخمة. ونتيجة لهذا شهد العقد الأول من القرن الحادي والعشرين اهتماماً متزايداً بقارات الجنوب التي توجد بها مساحات شاسعة غير مزروعة.

يتم إنتاج الوقود الزراعي بأسلوب الزراعة الأحادية، أي زراعة مساحات هائلة من الأرض بمحصول واحد. ويتطلب هذا في كثير من الحالات إزالة غابات كبيرة، كما يحدث في ماليزيا وإندونيسيا. فخلال عشرين عاماً فقط شهد هذان البلدان تدمير أكثر من 80% من الغابات الأصلية وتخصيصها لزراعة نخيل الزيت وأشجار الكينا. واختفى التنوع الحيوي مما كان له تبعات وخيمة على إعادة إنتاج الحياة. كما تحتاج تلك المحاصيل إلى كميات كبيرة من المياه فضلاً عن كميات أخرى مهولة من المواد الكيماوية في صورة أسمدة ومبيدات. ومن نتائج هذا التلوث الكبير للمياه الجوفية ومياه الأنهار المنصبة في النجار. أضف إلى هذا طرد صغار حائزي الأراضي، وفقدان الكثير من السكان الأصليين للأراضي التي ورثوها عن أجدادهم، مما زاد وأجج الصراعات الاجتماعية إلى حد استخدام العنف. وعندما يكتمل تطبيق الخطط الموضوعة حتى سنة 2020 سيتم تخصيص عشرات الملايين من الهكتارات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية للزراعة الأحادية للوقود الحيوي، رغم أن القارات نفسها تضم معظم المليار إنسان تقريباً الذين يعانون الجوع على سطح الأرض. ويبدو كل هذا مبرراً كنتيجة هامشية للبحث عن الطاقة.

هناك ملاحظتان مهمتان بالنسبة لتنفيذ تلك الخطط، أولاهما دخول رأس المال المالي والمضارب إلى هذا القطاع، والثانية حدوث موجة من عمليات الاستيلاء على الأراضي، وبخاصة في أفريقيا. فتوجد خطط في غينيا بيساو لتحويل نصف مليون هكتار (سبع مساحة البلد) إلى زراعة الجاتروفا لأغراض إنتاج الوقود. وسيأتي رأس المال اللازم من بيوت مالية في ماكاو (التي تستخدم اللغة البرتغالية كما في غينيا بيساو الأمر الذي يسهل المعاملات المالية). ويعد رئيس الوزراء هو الشريك الرئيسي في البنك المضطلع بكل هذه العملية. وقد أدت المقاومة الفلاحية وشكوك العديد من الوزارات (بما فيها ديوان رئيس الوزراء) إلى إعاقة المشروع حتى الآن، لكن ليس من المؤكد أن يستمر هذا طويلاً. وتوجد عشرات من المشروعات المشابهة في بلدان مثل تنزانيا، توجو، بنين، الكاميرون، الكونغو، وكينيا.

وفي أكتوبر 2010 وقع كل من الرئيس البرازيلي لولا، ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي، ورئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو، اتفاقاً بتطوير 4.8 مليون هكتار لزراعة قصب السكر في موزمبيق (أي ما يمثل سبع مساحة البلد أيضاً) باستخدام التكنولوجيا البرازيلية والتمويل الأوروبي لتزويد أوروبا بالإيثانول. وسيتم هذا المشروع أوروبا من خططها باستخدام الطاقة "الخضراء"، بغض النظر عن القلق من آثار هذا المشروع على البيئة الطبيعية وعلى سكان هذا البلد الأفريقي.

إن تطوير الوقود الزراعي يتغاضى عن تأثيراته البيئية والاجتماعية، مقتفياً بذلك للمنطق الخاص بالرأسمالية. إذ تقوم تلك المشروعات على حسابات قصيرة الأجل لا تأخذ في الاعتبار التكاليف التي لا تتحملها السوق، ولا الآثار المتوقعة على الطبيعة والمجتمعات والأفراد. كما تتماشى تلك الممارسات مع قوانين التراكم والمصالح المباشرة لرأس المال المالي. وبعبارة أخرى إنها مشروعات رأسمالية محضة.

د- الأزمة المناخية

هناك اعتراف عام بوجود أزمة مناخ، وبوماً وراء اليوم تصبح المعلومات أكثر دقة، بفضل المؤتمرات العديدة التي تخصصها الأمم المتحدة لقضايا المناخ والتنوع الحيوي والأنهار الجليدية.. الخ. وسوف نوجز هنا الموقف باختصار فيما يتعلق بهذه الأزمة. فبينما يؤدي نموذج التنمية السائد إلى تزايد انبعاث الغازات المسببة لظاهرة الصوبة الزجاجية (وخاصة ثاني أكسيد الكربون) يتم تدمير بالوعات الكربون (أي المواقع الطبيعية التي يتم فيها استيعاب تلك الغازات) وخاصة الغابات والمحيطات. يضاف إلى ما سبق: تدمير النظم البيئية من خلال الاستخدام المفرط للمنتجات الكيماوية، الزراعة أحادية المحصول، استغلال الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن، وكل هذا ينتج دماراً لا يمكن إصلاحه فضلاً عن التأثير الضار في المناخ.

هناك جانبان آخران لا يلقىان الاهتمام المناسب . أولهما يتعلق بما يسمى "الدين البيئي" . فمنذ بداية الرأسمالية التجارية و موارد الجنوب الطبيعية يجري استغلالها بتكلفة إنسانية وبيئية هائلة . وقد تحملت البلدان المستعمرة وحدها آثار عمليات النهب من الخارج . إذ إن الاستقلال السياسي لتلك البلدان لم يغير منطق العلاقة مع المراكز . وقد شهدت السنوات القليلة الماضية تسارع معدلات تخصيص الأراضي والاستغلال الزائد للمناجم من أجل إشباع احتياجات الشمال، مما تسبب في كوارث بيئية ناهيك عن الصراعات الاجتماعية . وهكذا يجب أخذ موضوع الدين البيئي في الحسبان في الديون العامة والخاصة لتلك البلدان في الجنوب . ومن الإنصاف القول بأن مستهلكي المنتجات الم ستخرجة من الجنوب هم الذين يجب أن يدفعوا ثمن هذه التبعات (الخصائر البيئية والاجتماعية) . وبهذه الطريقة في التفكير يمكن القول عن حق بأنهم مدينون . أما الجانب الثاني فيتعلق بالتكاليف البيئية للأنشطة العسكرية . أولاً: تمثل الحروب إهداراً بالغاً وإضراراً للطبيعة بفعل التدمير البيئي الذي تتسبب فيه عمليات القصف بالقتال، واستهلاك المنتجات الكيماوية³، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون . أضف إلى هذا أن تصنيع الأسلحة يتضمن استخدام مواد بشكل يستنفد الثروات الطبيعية للأرض، كما تؤدي عمليات إنتاجها إلى بعث غازات الصوبة الزجاجية . وإجمالاً ليس من المتصور إنفاق حوالي تريليون دولار سنوياً على تلك الأنشطة دون التسبب في تدمير خطير للنظم البيئية .

ولا يزال يتواصل ارتفاع حرارة الكرة الأرضية، وارتفاع مستوى البحار . ولقد أصبحت أنشطتنا خطيرة جداً على البيئة إلى الحد الذي دفع أحد المتخصصين إلى القول في منتصف أغسطس 2010 بأن الكوكب قد استنفد قدرته على إعادة تجديد نفسه بشكل طبيعي . ولما لم يستطع الإنسان بعد أن ينفذ إلى ما هو وراء الأرض، فإن معنى هذا انعدام الاستدامة في النموذج السائد . وفوق هذا أوضح تقرير وضعه الدكتور "نيكولاس ستيرن" للحكومة البريطانية عام 2006 أنه إذا استمر الاتجاه الحالي سيكون هناك ما بين 150 و200 مليون لاجئ مناخي في منتصف القرن الحالي (Nicholas Stern, 2006) . وأوردت إحصائيات حديثة تقديرات أعلى من ذلك .

يتفاعل كل هذا في مشهد يتصف بتركز الثروة، حتى وسط صناعات القرار السياسي والاقتصادي . فحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستهلك 20% من سكان العالم 80% من الموارد الاقتصادية للكوكب . وتقول الحقائق إن هناك العديد من الملايين الذين انضموا على مدى العقود الأخيرة إلى مستوى معين من الاستهلاك، ولكنهم يشكلون أقلية ضئيلة وسط سبعة مليارات نسمة يعيشون فوق الأرض . وتمثل شريحة الـ 20% الأغنى في العالم قوة شرائية تساعد جداً في تجدد رأس المال وتوفير منفذاً للمشتقات المالية . أما بقية البشرية فتعتبر "ملايين زائدة" حسب تعبير "سوزان جورج" (S. George, 2005) . فهم لا يشتركون في القيمة الفائضة ويملكون قوة شرائية بالكاد . وقد اعترف البنك الدولي بأن الفارق بين الأغنياء والفقراء أخذ في الاتساع⁴ (World Bank Report, 2006) . وكان من نتائج هذه التطورات دخول نموذج التنمية في أزمة على المستوى العالمي . ويتحدث البعض عن أزمة الحضارة، التي يمكن رؤيتها في التوسع الحضري غير المحكوم، أزمة الدولة، زيادة استخدام العنف في حل الصراعات، والكثير من المظاهر الأخرى المشابهة . إننا بحاجة ملحة للوصول إلى حلول لتخليص أنفسنا من هذا الوضع المزعج عالمياً . ويمكن تصنيف الآراء المختلفة في المسألة إلى ثلاث فئات .

(2) ما هي الحلول؟

أ- تغيير الفاعلين وليس تغيير النظام

إن بعض المنشغلين بالأزمة المالية أساساً يريدون توبيخ وإقالة المسؤولين بشكل مباشر عن الفوضى المالية، أو "الصوص الدجاج" كما أسماهم "ميشيل كامديسوس" المدير السابق لصندوق النقد الدولي . فنظرية النظام الرأسمالي (النظرية النيوكلاسيكية في الاقتصاد) ترى علامات جيدة في جميع الأزمات، حيث إنها تجعل من الممكن التخلص من العناصر الضعيفة أو الفاسدة، من أجل استئناف التراكم على أسس سليمة . أي أن التغيير يجب أن يطول اللاعبين وليس النظام .

ب- التنظيم والقيود

³ دأب الأمريكيان أثناء حرب فيتنام على تدمير الغابات التي كانت تختبئ فيها قوات العصابات الثورية في الجنوب . ورغم

مرور أكثر من 40 سنة لا يزال هذا التدمير ماثلاً وألحق الأضرار بالآلاف الأطفال الذين يولدون بتشوهات من جراء السموم .

⁴ في العام 2010 نمت ثروات الخمسمائة الأغنى في فرنسا بنسبة 25% في وقت ضربت الأزمة بقسوة بقية قطاعات السكان

(Manila Bulletin, 8 July 2011) .

تميل رؤية ثانية إلى إدخال قيود وتنظيمات. فمن المعترف به وفق هذه الرؤية أن السوق لا تنظم نفسها بنفسها، ومن ثم يجب أن تكون هناك هيئات قومية أو دولية تضطلع بهذه المهمة، وينبغي على الدولة ومؤسسات دولية متخصصة أن تتدخل. وقد تحدث "ميشيل كامديسوس" نفسه في مؤتمر لرجال الأعمال الكاثوليك عقد بفرنسا عن ثلاث آياد: "اليد الخفية" للسوق، ويد الدولة التي تضطلع بالتنظيم والتقييد، واليد التي تقوم بالأعمال الخيرية لمصلحة الضحايا الذين لا يستفيدون من أي من البيدين السابقين. وكان الاقتصادي الانجليزي "جون ماينارد كينز" من أهم المنظرين المحبذين للتقييد والتنظيم. لهذا السبب يجري استخدام مصطلح "الكينزية الجديدة" في السياق الحالي. والمقصود من ضبط النظام إنقاذه من وإعادة تحديد دور الهيئات العامة (الدولة والمؤسسات الدولية) كأمر ضروري لتجديد رأس المال، وهي الحقيقة التي تغالفت عنها الليبرالية الجديدة منذ السبعينيات (Ernesto Molina Molina, 2010, 25).

هناك على أية حال مقترحات عملية قدمت في هذا الصدد، فقد اقترحت مجموعة الثماني على سبيل المثال إدخال تنظيمات محددة للنظام الاقتصادي، ولكنها ذات طبيعة جزئية ووقفية. وعلى النقيض من هذا جاءت مقترحات أكثر تقدمًا من لجنة الأمم المتحدة لإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي (Joseph Stiglitz, 2010) حيث اقترحت إنشاء مجلس تابع للأمم المتحدة يكون معنيًا بالتنسيق الاقتصادي العالمي، إلى جانب لجنة خبراء لمتابعة الموقف الاقتصادي العالمي بشكل دائم. كما قدمت توصيات أخرى تضمنت القضاء على الملاذات الضريبية وسرية المعاملات المصروفة، إلى جانب متطلبات أكبر بالنسبة لاحتياطات البنوك ورقابة أكثر صرامة على وكالات تصنيف الائتمان. وأضيف إلى ما سبق إدخال إصلاحات عميقة على مؤسسات بريتون وودز، وإمكانية إصدار عملات إقليمية كبديل عن اعتبار الدولار الأمريكي العملة الوحيدة للاحتياطي العالمي. ويقول تقرير اللجنة المذكورة أن كل هذه المقترحات تستهدف تشجيع "نمو جديد وسريع". وفي الحقيقة كانت تلك اقتراحات قوية في مواجهة هيمنة الفكر الليبرالي الجديد، لكن مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في يونيو 2009 لم يوافق إلا على عدد قليل من الإجراءات المتحفظة التي سرعان ما تم تفسيرها في أدنى الحدود من جانب الدول الغربية. وبالرغم من أن التنظيمات التي اقترحتها لجنة ستجلتزر لإعادة بناء النظام المالي والنقدي العالمي قدمت إشارات قليلة إلى الجوانب الأخرى للأزمة، مثل المناخ والطاقة والغذاء، وبالرغم من استخدام تعبير "المستدام" لوصف النمو الذي يجب استعادته، فإن اللجنة لم تولي اهتمامًا كبيرًا لتفصيل الأهداف. فتحدثت مثلاً عن "ترميم النظام الاقتصادي": ولكن لصالح من؟ فمن المحتمل جدًا أن تثبت مقترحات اللجنة لإصلاح النظام المالي والنقدي فعاليتها في تخليصنا من الأزمة المالية الراهنة، وربما بدرجة أكبر بكثير من أي إصلاحات سابقة.. ولكن هل تعتبر هذه الإصلاحات كافية لحل تحدياتنا العالمية المعاصرة؟ فمزال البحث عن حل يدور داخل الرأسمالية نفسها، ذلك النظام المتهاك تاريخيًا، حتى مع امتلاك هذا النظام لقدرات كبيرة على التكيف وتعديل نفسه. أما الانتقال إلى نظام مبني أسس مختلفة فيتطلب تنظيمات وضوابط ليست من أي نوع، وإنما من ذلك النوع الذي يخلق وضعًا جديدًا وليس مجرد تعديل النظام القائم ليتكيف مع الظروف الجديدة.

ج- البحث عن بدائل للنظام السائد

يتضح مما سبق ضرورة إيجاد مقاربة ثالثة، أي تتحدى نمط التنموية السائدة نفسها. فكل الأزمات التي ازدادت حدتها في الفترات الأخيرة كانت نتيجة لذات المنطق السائد: (1) فهو ينظر إلى التنمية بطريقة تتجاهل "الجوانب الخارجية"، أي التدمير البيئي والاجتماعي. (2) وهو مبني على فكرة لا نهائية الموارد على سطح الكوكب. (3) يعطي الأولوية للقيمة التبادلية وليس القيمة الاستعمالية. (4) يتلخص الاقتصاد عنده في معدل الربحية وتراكم رأس المال بما يعنيه هذا من خلق اختلالات وفوارق هائلة.

إن هذا النموذج الذي يكمن في جذر تنمية الثروة العالمية قد وصل إلى نهاية وظيفته التاريخية، من خلال التدمير الذي ألقاه بالطبيعة وتفاقم الفوارق الاجتماعية. "فالعقلانية الاقتصادية للرأسمالية لا تنزع فحسب إلى سلب حيوات الأغلبية الساحقة من سكان العالم، إنما تدمر أيضًا الحياة الطبيعية المحيطة بنا" (Dierckxens, 2011).

يؤكد الاقتصادي الأرجنتيني "بينستين" أن الرأسمالية في العقود الأربعة الأخيرة قد انحطت على صعيد عالمي (بتدهور القطاع الإنتاجي) والتي تقنعت لفترة بالتنمية المصطنعة للقطاع المالي والإنفاق العسكري الضخم (J.Beinstein, 2009, 13). لهذا يجب أن يصبح واضحًا أننا لا نستطيع الاكتفاء بالحديث عن التنظيم والضوابط، بل من الضروري أن نفكر في البدائل أيضًا. وهي لا يمكن أن تأتي نتيجة لتأملات نظرية مجردة، وإنما يجب أن تقودنا إلى سياسات عملية ذات أهداف طويلة الأمد، إلى جانب أهداف في الأجلين والمتوسط والقريب بالطبع.

إن الحديث عن بدائل للنموذج الاقتصادي الرأسمالي، الذي يسود اليوم في جميع الميادين من خلال العولمة بكافة أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية، ذلك الحديث يعني مراجعة النموذج المرشد للحياة الجمعية للبشرية على الكوكب، أي ما عرف بمنطق الرأسمالية. ويتكون هذا النموذج من أربعة عناصر يمكن أن نطلق عليها وصف الجوهريّة لأنها تشكل جزءاً من الاحتياجات الحيوية لكل المجتمعات من أقدمها إلى أحدثها. ولنختصر بعضاً منها: (1) العلاقة مع الطبيعة؛ (2) إنتاج الأسس المادية للحياة الطبيعية والثقافية والروحية؛ (3) التنظيم الجماعي اجتماعياً وسياسياً؛ (4) تفسير الواقع والانخراط الذاتي في بنائه، أي الثقافة. وهي العناصر التي ينبغي على مجتمع استيفاءها.

من الممكن إيجاز النموذج السائد الذي يرشد عالمنا المعاصر في كلمة واحدة: الحداثة. وهي ما جاءت نتيجة لتحول المجتمع والثقافة الأوربيين صوب هذا النموذج واعتماده مرشداً لهما. ولا يمكن إنكار التقدم الذي أحدثته هذا التحول (Bolivar Echevarria, 2001). غير أن الحداثة لم تكن مقولة اجتماعية مجردة جاءت عَرَضاً ومن غير مكان. فقد اهتمت بتشكيل طريقة جماعية للحياة فوق الكوكب، بأسسها المادية والاجتماعية وإنتاجها للأفكار. ولقد ترسخت في التاريخ جيداً، وفي الوقت نفسه من خلال عمليات جدلية كشفت عن تناقضاتها. فقد كان من منتجاتها: تحرير الفرد، حقوق الإنسان، فكرة الديمقراطية، تقدم العلم وتطبيقاته التكنولوجية. غير أن هيمنة السوق الرأسمالية وفرض قوانينها اختزل معظم هذه المنجزات التقدمية إلى امتيازات طبقية وعلاقات استعمارية تم الحفاظ عليها بوحشية على مدى خمسة قرون. وتمكنت بعض الجماعات المخضعة، من خلال العديد من النضالات الاجتماعية، من الاشتراك في مزايا الحداثة، ولكن دون تغيير النموذج المرشد نفسه. أما اليوم فإن هذا النموذج بتناقضاته يعرض للخطر العناصر الأربعة الأساسية للحياة الجمعية البشرية على سطح الأرض. ونظراً للبيون الآخذ في الاتساع بين البشر والطبيعة، قاد نموذج الحداثة إلى الاستغلال الزائد للطبيعة، وبعبارة أخرى: إلى تدمير مصدر الحياة على الأرض (أمن الأرض). وقد تولد عن النموذج: اقتصاد السوق الحر الذي غزا بمنطقه كافة مجالات الحياة. ففي الميدان السياسي أنتجت هذه الرؤية: الدولة اليعقوبية المركزية. وفي ميدان الثقافة: غذت الفردية الجامحة باعتبارها ضرورة أخلاقية، جنباً إلى جنب مع مفهوم التقدم غير المقيد للبشرية والعيش فوق كوكب لا يُتصور أن تكون موارده قابلة للنضوب والاعتقاد بأن العلم والتكنولوجيا قادران على حل تناقضاته. وقد وجّه هذا المنظور نماذج للتنمية بما فيها المجتمعات الاشتراكية في القرن الماضي.

باتت السيطرة العالمية لهذا المشروع واضحة منذ وقت مبكر، من خلال تدمير واستيعاب أو استسلام كل أنماط الإنتاج قبل الرأسمالية، من خلال المشاريع الاستعمارية المتعددة، من خلال ترسيخ التبادل غير المتكافئ بين المراكز والأطراف، ومن خلال ما أطلق عليها حديثاً "العولمة" التي تجمع معاً مفاهيم النمو والتغريب، أو نشر أحدث أشكال وهيمنة رأس المال في سائر أنحاء العالم.

وقد حدث نوع من رد الفعل على هذا النموذج، تم التعبير عنه بمصطلح "ما بعد الحداثة". غير أن نمط التفكير هذا الذي تطور في النصف الثاني من القرن العشرين، قد تضمن أيضاً نقداً غامضاً للحداثة بشكل خاص، حيث انحصر في الميدان الثقافي والسياسي (M. Maffesoli, 1990). إذ إن الفكرة التي تنتظر للتاريخ كشيء ما يُبنى هنا و الآن بواسطة فاعلين فرديين، ورفض الاعتراف بوجود البنى وإنكار واقع النظم، إلى جانب الرغبة الواضحة في عدم القبول بالنظريات في مجال العلوم الإنسانية.. كل هذا حول ذلك النمط في التفكير إلى مجرد طفل الحداثة الشاذ، حيث يتم من خلاله نزع السياسة عن البشر. وهكذا حولت ما بعد الحداثة نفسها إلى أيديولوجية متوافقة تمامًا مع الليبرالية الجديدة. ففي وقت كانت الرأسمالية تبني الأسس المادية الجديدة لوجودها كـ "نظام عالمي" - حسب تعبير "إيمويل والرشتاين"، كان إنكار مجرد وجود النظم هو الوسيلة الأكثر فائدة في أيدي أنصار "توافق واشنطن". من المهم بالطبع نقد الحداثة، ولكن من خلال مقاربة تاريخية وجدلية (حيث يتم التفاعل بين الفاعلين المختلفين الذين يمتلكون درجات مختلفة من السلطة) ومن خلال الرغبة في استعادة الطبيعة الخلاصية التي ميزت حقبة في التاريخ الأوربي. لا يمكن تعريف الحداثة بالرأسمالية، وإن كان من غير الممكن مناقشة الحداثة دون الإشارة إلى الرأسمالية.

وهذا هو السبب وراء الأهمية الملحة لإعادة بناء إطار نظري متماسك يستفيد من إسهامات مختلف تيارات الفكر الإنساني، بما فيها تلك ذات الطبيعة الفلسفية، إلى جانب العلوم الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية. ومن المهم وضع كل مبادرة لخلق نموذج جديد، في إطار كلي، بما يضيف التماسك على ما يمكن أن يبدو كسلسلة من الأعمال المنفصلة التي لا يوجد رابط بينها (حسب النزعة الإمبريقية). وينطبق هذا على السياسة الدولية أيضاً.

أوضحنا من قبل، تتكون أسس الحياة الجمعية للبشرية فوق سطح الأرض من أربعة عناصر: العلاقة مع الطبيعة؛ إنتاج أساسيات الحياة (الاقتصاد)؛ التنظيم الجماعي سياسياً واجتماعياً؛ والتفسير كتعبير رمزي عن الواقع. وسنطلق على إنجاز

النموذج المرشد الجديد بعناصره الأربعة "الصالح العام للإنسانية"، أي إنتاج وإعادة إنتاج الحياة. وهو الهدف الذي ينبغي ألا نتوقف عن متابعته، وإن كان من غير الممكن تعريفه مرة واحدة ولابد لأن الظروف التاريخية كفيلا بتغيير السياق. بيد أن الأزمة الراهنة تتطلب نوعاً من إعادة التفكير الجذرية تناقش جذور الموقف الحالي (István Mészáros, 2008, 86) وهو إعادة توجيه كاملة في مواجهة النموذج المرشد للرأسمالية. وقد تم التعبير عن مفهوم الصالح العام للإنسانية بطرق مختلفة، باختلاف التقاليد الفكرية والخبرات الجمعية للشعوب، مثلما في فلسفات وديانات الشرق، والسكان الأصليين في الأمريكتين (*Sumak Kwasay* أو *buen vivir* بمعنى حسن المعيشة) وكذلك كما في النظرة الماركسية لنظام الاحتياجات والقرات الكونية (A. Salamanca Serrano, 2011, p. 46 and S. Mercier-Jesa, 1982).

ثالثاً: النموذج المرشد الجديد

يمكننا القول على سبيل الإجمال أن منظور التطور الإنساني كما عبرت عنه الحداثة في التقدم المادي والعلمي اللامحدود، فوق كوكب غير قابل للاستنفاد وتحت التصرف المطلق للبشر، يعني أن بإمكانهم الانتفاع بحرية متزايدة من السلع والخدمات. وتبني طريقة الحياة هذه على كفاءة اقتصاد تنافسي (له خاصيته الذكورية بشكل خاص) ولكننا الآن أمام حالة استنفاد بسبب جميع التناقضات الاجتماعية والبيئية في هذه الطريقة. من هنا تلوح الحاجة إلى إجراء تغيير جذري يضمن استمرار الحياة على الأرض وإطالة بقاء الإنسانية.

ومن الخيارات الرئيسية للنموذج المرشد الجديد تحقيق ديناميكية اجتماعية متوازنة بين الأفراد والنوعين الاجتماعيين (الذكر والأنثى) والجماعات الاجتماعية المختلفة، وبما يحقق الانسجام مع الطبيعة من أجل تعزيز الحياة وضمان إعادة إنتاجها. إنها مسألة "العيش الجيد" أو تحقيق "الصالح العام للإنسانية" والذي يعني كخطوة أولى احترام كلية الطبيعة كمصدر الحياة (أما الأرض).

إن بناء هذا النموذج وتطبيقاته في العناصر الرئيسية للحياة الجمعية للإنسانية يتخذ شكل عمليات، ليس مجرد اجتهادات أكاديمية، وإنما يتطلب أحياناً إعماله في المجتمع، أي أن التفكير يحتفظ بمكانته الرئيسية ولكن تقف الخبرة العملية إلى جانبه أيضاً. والنضالات الاجتماعية على وجه الخصوص. فكليهما مسئول عن أي إخفاق في "الصالح العام للإنسانية" وعليه واجب البحث عن حلول. فمع ممارسة العولمة المدمرة للرأسمالية سطوتها على الاقتصادات والمجتمعات والثقافات في أرجاء العالم (دون أن يعني هذا القضاء كلياً على خصائصها المحددة) تصبح مهمة إعادة البناء منوطاً بنا جميعاً، رجالاً ونساءً، وانطلاقاً من خصائصنا الاجتماعية وخبرتنا التاريخية المختلفة. وينبغي عدم استبعاد أي أحد من هذا المسعى الجماعي لإعادة صياغة الشروط الضرورية للحياة.

وفي الواقع أن هذا النموذج الجديد ليس جديداً تماماً كما يبدو. فقد وردت إشارات له في مجتمعات ما قبل الرأسمالية في مختلف أنحاء العالم، ويقصد بذلك الرؤية الشاملة لمصير البشر فوق الأرض. وتم التعبير عن هذا في حالات كثيرة باستخدام مصطلحات دينية وبتقاليد ذات أساس فلسفي (الطاوية، الكونفوشية، الهندوسية، اليهودية، المسيحية، الإسلام) وكذلك في التقاليد الدينية للشعوب الأصلية. هكذا تتعلق المسألة بإعادة اكتشاف الرؤى المناسبة والممارسات الملموسة في الاجتهادات المعاصرة لمجتمعات اليوم المختلفة.

(1) إعادة تعريف العلاقة مع الطبيعة: من استغلالها إلى احترامها كمصدر الحياة

إن الحضارة الحديثة، بسيطرتها القوية على الطبيعة، والدرجة العالية التي بلغها الطابع الحضري، قد جعلت البشر يغفلون أنهم في المطاف الأخير يعتمدون في حياتهم على الطبيعة كلياً. هذه هي الحقيقة التي يذكّرنا بها التغيير المناخي، بطريقة قاسية أحياناً. من هنا أهمية النظر للطبيعة، ليس ككوكب علينا استغلاله، ولا كمورد طبيعية يمكن اختزالها في صورة سلع قابلة للبيع، وإنما كمصدر لكل الحياة. من ثم يجب احترام قدرتها على إعادة توليد نفسها فيزيقياً وبيولوجياً. وهي نظرة تتطلب بجلاء تغييراً فلسفياً جذرياً. ويجب أن نضع محل التساؤل كل علاقة مع الطبيعة على أساس نفعي بحت. إذ تنظر الرأسمالية لتدمير البيئة كأمر "ملازم" وحتمي، على الرغم من محاولة تقليص الدمار قدر الإمكان. أما الأسوأ فهو اعتبار صور التدهور البيئي مجرد تطورات "خارجية" لا تعرفها الحسابات السوقية ولا التراكم الرأسمالي.

إلا أن بعض الكتاب يتشككون في صحة هذه النظرة المنحازة للبشر على حساب الطبيعة، ويقترحون مفاهيم جديدة مثل "حق الطبيعة" الذي دافع عنه رجل اللاهوت البرازيلي "ليوناردو بوف". وعلى أساس هذه الفكرة اقترح رئيس الجمعية العامة

للأمم المتحدة "ميجويل ديسكوتو" في خطاب وداعه عام 2009 إصدار الإعلان العالمي لحقوق أمنا الأرض والجنس البشري. وكانت الدورة نفسها قد وافقت بالإجماع على اعتماد "عيد أمنا الأرض". ويقوم هذا كله على فكرة حقة بأن الإنسان جزء من الطبيعة، وأنه لا يجوز التعامل مع الاثنين كثنائية متناقضة وإنما كعنصرين متكاملين. وقد لقي هذا تأييد متحدثين كثيرين تمسكوا بأنه من الأنانية البشرية اعتبار الإنسان مركز العالم دون مراعاة الكائنات الحية الأخرى، بما في ذلك الكوكب نفسه، فلهذا الموقف آثاره البيئية السلبية التي أصبحت منظورة تمامًا.

من ناحية أخرى، إن ما نسميه "الصالح العام" للأرض يمكن تحقيقه فحسب من خلال التوسط بين الأنواع الحية. ولا شك أن التدخل الإنساني وحده هو القادر على السماح للأرض بالتجدد، أو منع التجدد من خلال أنشطتنا الشرهة والمدمرة. لذا يتضمن الصالح العام للإنسانية بقاء الطبيعة، أي التنوع الحيوي. وإذا استخدمنا تعبير "حقوق الطبيعة" (Eduardo Gudynas, 2009) فإن هذا يمكن أن يُفهم بمعنى ثانوي فحسب، لأن البشر هو القادرون وحدهم على انتهاك أو احترام تلك الحقوق. فلا يمكن الادعاء بقدرة الأرض أو الكائنات الحية على احترام حقوقها.

إن البشر هم المسؤولون عن تدمير النظم البيئية. بهذا المعنى، وحسب تعبير القاضي "أنطونيو سلامانكا" بالمصطلحات القانونية عن "الحق الفرعي" أو "الحق الثانوي"، يجب على الجماعة البشرية أن تعمل بالنيابة عن "غير القادرين" (الكائنات الحية، الأطفال المولودين حديثاً، المعاقين) الذين يحتاجون إلى وساطة الإنسان من أجل إعادة إنتاج حيواتهم. وهو موقف لا ينطوي على مركزية بشرية وإنما على مسؤولية إنسانية *anthropo-responsabilisante*. بهذه الطريقة، وعن طريق توسيع مفهوم الذات القانونية، يمكن الحديث عن العدالة المناخية دون اللجوء بالضرورة إلى تشخيص الأرض وعناصرها. في الوقت نفسه لا يمكن تجاهل الارتباط بين كل من علاقات البشر بالطبيعة والعلاقات الطبقيّة. إذ إن الطبقات الاجتماعية المختلفة لا تتصرف إزاء الأرض بذات الطريقة. إنها مسألة علاقات قوة تتم ممارستها في الواقع بمنطق الرأسمالية.

على أية حال، إن ما نبخته هنا هو المبدأ القائل بضرورة أن يظل الكوكب مستدامًا، أو بعبارة أخرى: أن يظل قادرًا على الاحتفاظ بتنوعه الحيوي، ومن ثم يستطيع أن يجدد نفسه بالرغم من النشاط الإنساني. باستطاعتنا أيضًا تجميل الطبيعة باستخدام ثروات الكوكب لخلق مشاهد طبيعية جديدة أو حدائق أكثر جمالاً. كذلك تعتبر الأرض سخية ويمكنها أن تسهم. وإن بعناصر غير قابلة للتجدد. في إنتاج وإعادة إنتاج الحياة. ولكن هذا يختلف كليًا عن استغلالها لتحقيق معدلات أرباح أعلى.

بمراجعة تقاليد الشرق الفلسفية نجد أن الرابطة العميقة بين الإنسان والطبيعة تمثل خاصية مركزية في هذا الفكر. فاحترام كل صور الحياة الذي نجد في الهندوسية والبوذية يعطي مثالاً عن هذا الاعتقاد، وكذلك الإيمان بالتناسخ كتعبير عن الوحدة بين الحياة وما بعدها. أما الإيمان بأننا خلقنا من طين (الأرض) الذي نجده في التقاليد اليهودية والمسيحية والإسلامية، فيعبر عن نفس الفكرة. فتقدم التوراة الإنسان بوصفه حارس الطبيعة (Genesis 1, 26-28). وبالرغم من نصها على أن الطبيعة قد وُجدت لخدمة الإنسان فإن هذا لا يعني تدميرها قطعًا. وتوجد معتقدات مشابهة في أساطير الخلق لكثير من الثقافات الأفريقية والأمريكية الأصلية.

فبالنسبة للشعوب الأصلية في القارتين الأمريكيتين يحتل مفهوم "أمنا الأرض" *Pacha Mama* مكانة مركزية. فباعتبارها مصدر الحياة يُنظر إليها كشخص واقعي له خصائص إنسانية. كذلك تُعتبر العناصر الطبيعية حية ولها شخصياتها وتستخدم في الطقوس الشامانية. وقد مضت نصوص عديدة صدرت عن قمة المناخ في كوتشابامبا 2010 (الوثيقة التمهيدية وكذلك مداخلات متحدثين وجماعات مختلفة) بعيدًا في الطبيعة الاستعارية لتعبير "أمنا الأرض"، حيث نسبت إليها خصائص شخص حي، يسمع ويتفاعل ويحب، ومن ثم تكون له حقوقه الخاصة. ودعت الوثيقة الختامية إلى إعادة تقييم الحكمة الشعبية وحكمة الأسلاف، ودعتنا إلى "الاعتراف بأمنا الأرض ككائن حي لنا معه علاقات لا تنفصم من تكامل واعتماد متبادل". وهو ما يذكرنا بقوة الارتباط بين الطبيعة والإنسانية، معبرًا عنها في إطار الرؤية الكونية للشعوب الأصلية التي تشدد فوق هذا على الطابع الأمومي (الأنثوي) لهذه العلاقة.

غير أنه من الواجب الاعتراف بأن الفلسفات الشرقية العظيمة وتقاليد الأمم الأولى لن نستطيع مقاومة منطق الرأسمالية الذي نواجهه اليوم، خاصة مع التطور وازدياد الطابع الحضري فضلاً عن جاذبيات الاستهلاك الخرافي. وتحاول تلك الفلسفات والتقاليد تغيير أنفسها سريعًا، أو حتى تختفي من المشهد الثقافي، مثلما هو الحال في "النمور الآسيوية" كالصين وفيتنام، وكذلك وسط الشعوب الأصلية في الأمريكتين وأفريقيا. وتؤكد الليبرالية الجديدة على هذه الظاهرة في سائر أنحاء العالم، بقول إن الطموح الفردي والجمعي لكل الآن أصبح الاشتراك في قيم الثقافة السائدة. فما حدث من قبل مع الطبقات المقهورة

في أوروبا، ومع المسيحية (باعتبارها أول ديانة تواجه بالأسماوية) يتكرر الآن في أماكن أخرى. أي أن التلوث الأحيولوجي أصبح واقعاً فعلياً.

ولكن المفاهيم التقليدية تنبعث مرة أخرى الآن كأدوات للذاكرة التاريخية، وإعادة البناء الثقافية، وتوكيد الهوية .. وكل منها يمكن أن يكون مفيداً جداً في مواجهة المنطق الرأسمالي . كما يتجلى نوع من الزهو بالقدرة على الرجوع إلى الثقافات التاريخية واستخدام مفاهيمها للمساهمة في عملية إعادة البناء الاجتماعية، على الرغم من الخطر الدائم للوقوع في أسر أصولية تشل الحركة، حيث تتطلع إلى الماضي أكثر من النظر إلى الحاضر.

وينتمي لهذا التصنيف : الإشارات إلى "أمننا الأرض" و"العيش الطيب" عند شعوب كويتشوا، و"المعايشة الجيدة" عند شعوب أيمارا (Xavier Albó, 2010, 45-55). وهناك مفهومان عند الشعوب الأصلية أشارا- في ظروف تاريخية ملموسة- إلى رؤية كونية وممارسات عملية خاصة فيما يتعلق باحترام الطبيعة والحياة الجماعية المشتركة . ومن ثم يمكن لهذين المفهومين أن يثرى الفكر والتنظيم الاجتماعي المعاصرين وأن يبعثا الرمز . غير أن النجاح سيعتمد على إدخال التعديلات التي ستكون ضرورية بـ"تلك الطريقة" التي وصفتها "ديانا كيروجا سواريز" بأنها تتمثل في "التحول الذي يوفر فرصة للجمع بين أفضل ما في الحكمة القديمة والحديثة وبين المعرفة والتكنولوجيا، للعمل بما يمشی مع عمليات الطبيعة" (D. Quiroga Suarez, 2009, 107).

ومن الواضح أن هذا لا يعنى التشكك في أهمية الانسجام بين الطبيعة والجنس البشري، أو تبني المفهوم الرأسمالي لاستغلال الطبيعة كمنتج جانبي لذلك النوع من التنمية الذي ينظر إليها كمجرد نم و مادي لا حدود له . كما لا يعنى إنكار الحاجة إلى مراجعة تلك الفلسفة في العلاقة مع الطبيعة والتي تتجاهل الأنواع الحية الأخرى ومدى قدرة الطبيعة على استعادة توازنها . كما لا ينبغي أن نهتمش أو نحط من قيمة الثقافات التي يمكن أن تقدم نقداً صحياً للبشرية، سواء للاست غلال الذي يتسبب فيه المنطق الرأسمالي، أو النزعة الفردية الشرهة المرتبطة بالنموذج الاستهلاكي وجميع أنواع السلوك الأخرى المرتبطة به . مع ذلك يجب الإقرار بوجود ثقافات أخرى . وإذا حاولنا وصف التغيير الضروري بالتفكير الرمزي فقط، أي بتقديم الرمز كواقع، فإن هذا يتصا دم مع الثقافات التي تملك مقاربة تحليلية، والتي تضع سببية جميع الظواهر في إطار تصنيفاتها الخاصة سواء كانت مادية أم اجتماعية.

وتوجد ثقافتان في الوقت الحالي . تتصف الأولى ببراء التعبير الذي يعكس قوة الرمز وأهمية المثال، وخاصة فيما يتصل بالعلاقات مع الطبيعة . وهي تحمل معها عناصر عملية حقاً يمكن ترجمتها بسهولة إلى معرفة وسلوك وسياسات . ولكن رؤيتها الكونية تعتبر صعبة بالنسبة للثقافة الحضرية في أي مكان بالعالم يراد استيعابها فيه . أما الثقافة الثانية فقد اختزلت نفسها في مجرد عقلية عملية أو حتى "بنية فوقية" خاصة (أو "الكريزة فوق الكعكة" كما يقول الأنثروبولوجي الفرنسي "موريس جودليني") ومن ثم تعزز المنطق الرأسمالي وتسهم في توسع فعالياته، في الوقت الذي يمكن أن تحقق تقدماً عظيماً معترفاً به في المعرفة المفيدة في حل المشكلات العملية والسياسية . وفي وقت ناضل ضد الرأسمالية ال معولمة التي تقود البشرية والكوكب نحو الكارثة، سيكون من قبيل حماقة الدفاع عن قضيتنا بلغة ثقافية واحدة . بل على العكس حان الوقت كي نطبق مبدأ التعددية الثقافية بكل أبعاده.

وقد سبق أن أشرنا إلى إسهام "كارل ماركس" الذي رأى أن الرأسمالية قد أحدثت انفصلاً مصطنعاً وميكانيكياً بين الطبيعة والبشرية. فانقطاع الأيض، أي التبادل المادي بين الأرض وإشباع احتياجات البشر (وفق ما تحدده عمليات التراكم الرأسمال) قد أفضت إلى ممارسات غير عقلانية وإهدار وتدمير (Capital, Vol. 1, 637-638, cited by Gian Delgado, 2011). لهذا يرى "ماركس" أنه من الضروري تقليل تدفقات الطاقة المادية بطريقة منصفة اجتماعياً، وبما يضمن أيضاً تحسين نوعية الحياة. ورأى أن الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع إعادة إرساء التوازن الأيضي ووضع نهاية لتدمير الطبيعة.

إن الدعوة إلى مفهوم جديد لعلاقتنا مع الطبيعة ستكون له نتائج عملية كثيرة. وسوف نقدم هنا بعض الأمثلة بعد تقسيمها إلى: محظورات وقيود ضرورية، ومبادرات إيجابية، ثم نناقش تطبيقاتها في السياسة الدولية.

أولاً: يجب أن نجرم الملكية الخاصة لما نسميه "الموارد الطبيعية"، أي المناجم والطاقة الأحفورية والغابات . فهي ميراث مشترك للبشرية ولا يمكن أن ينتزع ملكيتها الأفراد والشركات كما هو حادث الآن في اقتصاد السوق الرأسمالي .. أو بعبارة أخرى أن تصبح مملوكة لمصالح خاصة تتجاهل كل ما هو خارج السوق وتعمل على تعظيم أرباحها فقط . من ثم تصبح الخطوة الأولى في عملية انتقال البلدان استعادة السيادة على مواردها. ومن الطبيعي القول بأن هذا لا يضمن وحده تحقيق النتيجة المرجوة بإقامة علاقة صحية مع الطبيعة : فالمشروعات القومية تعمل عادةً وفق ذات المنطق الرأسمالي، ولهذا فإن

سيادة الدولة على المشاريع لا تعني بالضرورة تطبيق فلسفة احترام الطبيعة وليس اس تغلالها. وهكذا ستكون الخطوة المقبلة هي تدويل المسألة، ولكن بشرط أن يتم هذا من خلال جعل المؤسسات ذات الصلة (كالاتحاد ووكالاتها) مؤسسات ديمقراطية حقاً، فهي لا تزال خاضعة في كثير من الحالات لنفوذ القوى السياسية والاقتصادية المسيطرة. من الضروري أيضاً إدخال التكاليف البيئية للأنشطة الإنسانية في الحسابات الاقتصادية، مما يساعد في تقليص هذه التكاليف والتصدي للمنطق النفعي الذي يستبعد "الأثار الخارجية"، فيما يعد أحد أسباب الطبيعة التدميرية للرأسمالية. هناك جانب آخر في المحظورات والقيود الضرورية، يتمثل في الحاجة إلى منع تسليع تلك العناصر الضرورية لإعادة إنتاج الحياة، كالمياه والبذور. فهي منافع عامة يجب ألا تظل محكومة بالمنطق السلعي، وأن يتم التعامل معها بطرق مختلفة، وهو لا يعني بالضرورة اضطلاع الدولة بالأمر، وإنما المهم أن يتم تحت الرقابة الجمعية. وحتى يكون الحديث ملموساً أكثر، يتضمن ذلك المبدأ وضع نهاية لزراعات المحصول الواحد التي تمهد لظهور "صحارى الغد" وبخاصة تلك المحاصيل المنتجة لتغذية الحيوانات والوقود الزراعي. ويمكن لفرض ضريبة على أساس عدد الكيلومترات التي تقطعها المنتجات الصناعية والزراعية، أن يقلل كلاً من استهلاك الطاقة وتلويث البحار. والأمر قابل لاقتراح تدابير أخرى. أما على الجانب الإيجابي، ينبغي توسيع المناطق المخصصة لحماية التنوع الحيوي. وستكون الزراعة العضوية جزءاً من هذه المبادرة، وكذلك تحسين الزراعة الفلاحية التي تعتبر في الحقيقة أكثر كفاءةً على المدى الطويل من الزراعة الرأسمالية التي تركز على الإنتاج وحده (O. de Schutter, 2011). إن التشريع الذي يتطلب زيادة "العمر المتوقع" لكل المنتجات الصناعية يجب أن يعمل على الحفاظ على المواد الأولية وموارد الطاقة، وخفض إنتاج غازات الصوبة الزجاجية (Wim Dierckxens, 2011).

أخيراً، فيما يتعلق بالسياسة الدولية، ينبغي الاضطلاع بالنضال على عدة جبهات ضد التوجهات الرئيسية للمؤسسات المالية التي تتناقض مع مبدأ احترام الطبيعة. فهناك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنوك الإقليمية التي تتمتع بقوة هائلة هذه الأيام حيث يتم إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد الدولي. كذلك تعمل سياسات منظمة التجارة العالمية على دعم تحرير التجارة، بكل ما لهذا من آثار بيئية، حيث يتم تنفيذ هذه السياسات دون أدنى اهتمام بالمسائل الخارجة عن التجارة. وتقع مسؤولية كبيرة على الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية، إذ إن عقد تحالفات بين الدول الواعية بيئياً يمكن أن تؤثر في عملية صنع القرار داخل هذه المنظمة.

كما يعد التوقيع على مزيد من الاتفاقيات الدولية جانباً آخر مهماً. ونذكر منها على سبيل المثال اتفاقيات المناخ (كانكون) والتنوع الحيوي (بون، ناجويا) وحماية مياه الأنهار والبحار والأسماك، والاتفاقيات الخاصة بالنفايات، وخاصة النووية منها. ذلك لأن تزايد الوعي بهذا البعد في النموذج المرشد الجديد يمثل أساساً للفعالية الدولية للبلدان التقدمية، ولا بد من أن يشكل جزءاً من سياستها الخارجية.

لنكن من مهامنا الأساسية إعادة تعريف "الصالح العام للإنسانية" فيما يتصل بعلاقتنا بالطبيعة، آخذين في الاعتبار فداحة التدمير البيئي الواقع فعلاً، بآثاره الضارة على قدرة تجديد الكوكب والاستقرار المناخي. وهو ما يمثل عاملاً جديداً في بناء الوعي الجماعي، ولكنه أبعد من أن يكون محل اتفاق بين كل الجماعات الإنسانية. فحتى المجتمعات الاشتراكية لم تدمج هذا البعد في خططها، وهو ما يتضح من التنمية الاقتصادية المذهلة في بلد مثل الصين، والتي لم تعطِ اهتماماً كبيراً. حتى الآن على الأقل. لهذه المسائل. إن أي اشتراكية في القرن الحادي والعشرين يجب أن تضع هذا البعد كأحد الأسس المركزية لسياساتها.

(2) توجيه الإنتاج نحو ضروريات الحياة، والأولوية للقيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية

إن التحول في المنظور المرشد، إذا قصرنا الحديث على الاقتصاد، يكمن في إعطاء الأولوية للقيمة الاستعمالية، بدلاً من القيمة التبادلية كما هي القاعدة في ظل الرأسمالية. ونحن نتحدث عن القيمة الاستعمالية حينما تكون السلعة أو الخدمة مفيدة لحياة شخص ما، وليس كونها ببساطة مادة للتعامل مع آخرين. فالسمة الرئيسية في اقتصاد السوق هي إعطاء الأولوية للقيمة التبادلية، إذ إن الرأسمالية تعتبر الشكل الأكثر تطوراً في الإنتاج للسوق بمثابة "قيمتها" الوحيدة. فالسلعة أو الخدمة غير القابلة للتبادل في صفقة تجارية تكون عديمة القيمة لأنها لا تسهم في تراكم رأس المال الذي يعتبر هدف ومحرك الاقتصاد (M. Godelier, 1982). ووفقاً لهذه الرؤية تعتبر القيمة الاستعمالية قيمة ثانوية، و"يمكن أن تكتسب حق الوجود إذا تكيفت مع متطلبات القيم التبادلية" (István Mészáros, 2008, 49). وهناك سلع غير مفيدة على الإطلاق (مثل الانفجار في الإنفاق العسكري) يمكن أن يستمر إنتاجها طالما كان ثمنها مدفوعاً، أو إذا تم خلق حاجات مصطنعة إليها من

خلال الإعلان (Wim Dierckxsens, 2011)، أو إذا تم توسيع الخدمات المالية من خلال فقاعات المضاربة . أما التشديد على القيمة الاستعمالية فيؤدي على العكس من ذلك إلى وضع السوق في خدمة الاحتياجات الإنسانية الضرورية. وفي الحقيقة أن مفهوم "الضروريات" مفهوم نسبي . فما هو ضروري يتغير بتغير الظروف التاريخية وتطور القوى الإنتاجية. والمبدأ الأساسي هو أن للإنسان الحق في إشباع ضرورياته الأساسية . وهو ما أكد عليه بشكل قاطع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن هذا الحق لا يمكن أن يتحقق في الفراغ المجرد، وإنما في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحددة جيداً . غير أن النسبية لا يمكن أن تعني اللاتكافؤ غير المنصف، فالبعض لديه احتياجات أكثر من الآخرين، بحسب الطبقة والنوع الاجتماعي والأصول العرقية . ومن يجب تحديد إشباع الاحتياجات على مستويات مختلفة عبر عملية ديمقراطية وهيئات مناسبة (البرلمانات الوطنية والدولية، الجمعيات التمثيلية) . وهذا ما يمكن أن نطلق عليه "الاقتصاد الأخلاقي"، أي الخاضع للمقتضيات الأخلاقية التي تتناقض مع سيطرة القيمة التبادلية كمصدر لتراكم رأس المال، وهو ما يعتبر الهدف النهائي والقيمة الوحيدة للاقتصاد الرأسمالي.

لن يتسنى بناء الاقتصاد الأخلاقي بدون تحدي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج الرئيسية، حيث تعني هذه الملكية وضع سلطة اتخاذ القرار في أيدي ملاك السلع الرأسمالية، وإخضاع قوة العمل لرأس المال سواء بشكل مباشر من خلال الأجور، أم بشكل غير مباشر من خلال آليات أخرى مثل السياسات النقدية والديون السيادية وعجز الموازنة العامة، والمضاربة على أسعار الغذاء والطاقة، وخصخصة الخدمات العامة. الخ⁵. كما أن السيطرة المطلقة لرأس المال على عملية الإنتاج هي التي تكمن أيضاً وراء تدهور شروط العمل (Jorge Beinstein, 2009, 21) والتقدير المتدني لقيمة عمل النساء، على الرغم من كون العمل أساسياً لإعادة إنتاج الحياة بكافة أبعادها. غير أن إحلال السيطرة الكلية للدولة محل السيطرة الكلية للسوق ليس حلاً مرضياً، وهو ما أثبتته التجارب الاشتراكية السابقة. فهناك الكثير من الأشكال المختلفة للتحكم الجماعي مثل التعاونيات واتحادات المواطنين.

هكذا نحتاج إلى تعريف للاقتصاد مختلف تماماً عما هو سائد . فلم يعد مقبولاً انشغاله بمسألة إنتاج القيمة الإجمالية لمصلحة ملاك وسائل الإنتاج أو رأس المال المالي، وإنما يجب أن يهتم بالنشاط الجماعي الهادف إلى ضمان الاحتياجات الأساسية للحياة المادية والثقافية والروحية لجميع البشر فوق الكوكب . أما الاقتصاد القومي أو الدولي المبني على استغلال قوة العمل لتعظيم الأرباح فهو مرفوض، ونقصد به إنتاج السلع والخدمات بهدف إشباع احتياجات 20% من سكان الأرض والذين يمتلكون قوة شرائية عالية نسبياً، مع إقصاء 80% المتبقين لأنهم لا يمتلكون دخلاً كافية . وهكذا تتطوي إعادة تعريف الاقتصاد على تعبير جوهرى، فحواه إعطاء الأولوية للقيمة الاستعمالية وتبني العنصر الأساسي الأول المتمثل في احترام الطبيعة مثل بقية العناصر التي سنأتي عليها اختصاراً : الديمقراطية الشاملة، والتعددية الثقافية. كما أنه لا يستبعد بالمثل المبادلات الضرورية لإشباع القيم الاستعمالية الجديدة، ولكن بشرط ألا تتسبب في خلق اختلالات في النفاذ المحلي إلى القيمة الاستعمالية، مع ضرورة أن تراعي هذه العملية العوامل الأخرى خارج السوق.

إن "النمو" و"التنمية" لهما شيئاً واحداً، وهذا ما يتناساه الاقتصاديون من أنصار الكلاسيكية الجديدة والكيبنزية الجديدة على السواء. فحسب قول "جان- فيليب بيمانز" Jean-Philippe Peemans الأستاذ في جامعة لوفان الكاثوليكية إن "المنطق القائل بأن التراكم هو منطق التنمية الوحيد " قد ترسخ بقوة . ولكن مقاربة جديدة أخذة في التبلور المتزايد، وتتخذ أشكالاً متعددة. من بينها مفهوم السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية عن "المعيشة الجيدة". وهي فكرة عامة جداً لا تقتضي فحسب المعارضة التامة لتصور النمو كهدف في حد ذاته، وإنما تقتضي أيضاً الانسجام مع الطبيعة (Diana Quiroga, 2009, 105). وكان نادي روما قد اقترح في الستينيات بالفعل : النمو الصفري، كحل لما اعتبر- حتى في وقتها- طريقة غير مستدامة في الحياة . وفي الاتحاد السوفيتي نشر "ولفجانج هارش" Wolfgang Harsc كتاباً في الخمسينيات بعنوان "شيوعية بدون نمو".

ثم عادت الفكرة إلى السطح مرة أخرى، وإن بصورة أكثر راديكالية هذه المرة، على يد الفرنسي "سيرج لاتوش" Serge Latouche الذي أطلق في التسعينيات مفهوم "اللانمو" مستوحياً في هذا سلسلة من الحركات، وسط الطبقات المتوسطة في

⁵ تقول التقديرات إن 70% من قوة العمل في العالم هي عمالة غير رسمية، مما يصعب مهمة تنظيم العمال. غير أن هناك

الآن مبادرات مختلفة، مثل كونفيدرالية المشتغلين لحسابهم (CTCP-FNT) المنتسبة للاتحاد الوطني لعمال نيكارجوا (FNT)

وشبكة Streetnet International. انظر: (Orlando Nuñez, 2011).

أوروبا أساساً، والتي دعت إلى خفض الاستهلاك واحترام البيئة الطبيعية. وبينما يعد هذا المفهوم إيجابياً ومهماً لدحض الخرافة القائلة بأن النمو سوف يحل جميع المشكلات، فإنه يتسم بنزعة التمركز الأوربي، وهو محدود أيضاً في الطبقات المستهلكة. وقد يبدو من عدم اللياقة دعوة الشعوب الأفريقية إلى "اللانمو"، وينطبق الشيء نفسه على الطبقات الفقيرة في المجتمعات الصناعية. أما مفهوم "العيش جيداً" سابق الذكر فقد تكون له دلالات أكثر إيجابية. ولديهم في بوتان، الواقعة تحت نفوذ البوذية، فكرة السعادة التي تم تبنيها رسمياً كهدف سياسي واجتماعي. وربما كانت تلك مجرد جزر صغيرة في محيط السوق العالمية، ولكنها تبشر بتنمية ذات رؤية نقدية للنموذج المعاصر مع منظور شامل بشكل جلي.

إن إعطاء الأولوية للقيمة الاستعمالية على القيمة التبادلية يعني أيضاً إعادة اكتشاف الجانب المحلي. فالعولمة تدفع الناس إلى إغفال قيم الواقع المحلي لصالح المبادلات العالمية، وتجاهل العوامل الخارجة عن السوق وإعطاء الأسبقية لرأس المال المالي الذي يعد العنصر الأكثر تعولماً في الاقتصاد بسبب طابعه الافتراضي. أما الفضاءات المحلية أو الإقليمية- باعتبارها موقع الأنشطة الاقتصادية والمسئولية السياسية والتبادلات الثقافية- فهي المكان الذي ينتج نوعاً آخر من المنطق العقلي. ولا يتعلق الأمر هنا باختزال المسألة إلى النطاق متناهي الصغر، وإنما التفكير بطريقة تراعي الأبعاد المتعددة، حيث لكل بعد منها (بدءاً من المجال المحلي وانتهاءً بالعالمي) وظيفته دون تدمير بقية الوظائف. ومن ثم فإن مفاهيم مثل ال سيادة على الغذاء والطاقة يتم إخضاعها لمبدأ أسمى هو: إشباع الاحتياجات ذات الأبعاد المحلية (Jean-Philippe Peemans, 2010). أما في المنظور الرأسمالي يفرض قانون القيمة إعطاء الأولوية للتجارة / إضفاء الصبغة التجارية، ومن ثم يعطي الأسبقية لتصدير المحاصيل وليس إنتاجها للاستهلاك المحلي. وهكذا لا يعتبر مفهوم الأمن الغذائي كافياً، لأن هذا الأمن يمكن تحقيقه عن طريق التجارة المبنية على تدمير الاقتصادات المحلية، والتخصص المبالغ فيه في مناطق العالم المختلفة، والنقل المعولم الذي يعد مستهلكاً شرهاً للطاقة فضلاً عن تلويث البيئة.

وبنفس طريقة التفكير يعد الاتجاه المتزايد على صعيد عالمي نحو أقلمة (التكتل الإقليمي) الاقتصادات خطوة إيجابية نحو فك الارتباط مع المركز الرأسمالي حيث يعمل الأخير إلى تحويل بقية العالم إلى أطراف (بما فيها الاقتصادات الصاعدة). وينطبق الشيء نفسه على المبادلات- كما في النظام النقدي- التي تتكفل بنشر النموذج العولمي.

نأتي هنا إلى الإجراءات العملية. وهي كثيرة جداً، ومن ثم نكتفي هنا بضرب بعض الأمثلة. فعلى الجانب السالب لا يمكن القبول بسيطرة رأس المال المالي، ولهذا السبب يجب القضاء على الملاذات الضريبية بكافة أنواعها، وكذلك سرية المعاملات المصرفية.. إذ يعد هذان الإجراءان بمثابة أدوات قوية في النضال الطبقي. من الضروري أيضاً إنشاء ضريبة على المعاملات المالية الدولية (ضريبة توبين) من أجل الحد من قوة رأس المال المالي. كذلك يجب مراجعة وإلغاء "الديون المشبوهة" مثلما فعلت إكودور. ولا يمكن السماح بالمضاربة على الغذاء والطاقة. وكما قلنا سابقاً يجب فرض ضريبة على أساس عدد الكيلومترات التي تقطعها السلع الزراعية والصناعية للوصول إلى السوق، ويتوقع من إجراء كهذا أن يؤدي إلى خفض الآثار البيئية للنقل وسوء استخدام "الميزة التنافسية". كما أن إطالة عمر المنتجات الصناعية يمكن أن يحدث وفورات كبرى في استهلاك المواد الخام والطاقة، وتقليص الأرباح المصنعة التي يحصل عليها رأس المال من دورة التجارة (Wim Dierckxsens, 2011).

أما من ناحية الجانب الإيجابي، فهناك أمثلة كثيرة أيضاً يمكن الإشارة إليها. ويقوم الاقتصاد الاجتماعي على منطق مخالف تماماً لمنطق الرأسمالية. صحيح أنه لا يزال نشاطاً هامشياً (مقارنةً بالتركز الهائل لرأس المال الاحتكاري للطغمة) إلا أنه يمكن أن يكون مشجعاً بطرق مختلفة. وينطبق الشيء نفسه على التعاونيات والانتماء الشعبي. وكلها يجب حمايتها من التدمير أو الاستيعاب بواسطة النظام السائد. وبالنسبة للمبادرات الاقتصادية الإقليمية فمن الممكن أن تصبح وسيلة لتحول في المنطق الاقتصادي، شريطة ألا تكون مجرد تكيف للنظام مع تقنيات الإنتاج الجديدة، ومن ثم تعمل على إدماج الاقتصادات الوطنية في إطار رأسمالي أعلى. أما استعادة المنافع العامة التي سبق خصصتها في إطار السياسات الليبرالية الجديدة، فتعتبر خطوة أساسية يجب القيام بها في خدمات عامة مثل المياه والطاقة والنقل والاتصالات والصحة والتعليم والثقافة. ولا يعني هذا بالضرورة أن تذهب تلك المنافع إلى قبضة الدولة، وإنما أهمية إنشاء أشكال مختلفة من الرقابة العامة والشعبية على إنتاجها وتوزيعها.

ومن ثم تبرز المهمة الضرورية لإعادة تعريف "الصالح العام للإنسانية" في ضوء تعريف جديد للاقتصاد، في مواجهة ما نشهده من تدمير لإرثنا المشترك نتيجة للتغافل عن البعد الجماعي ل إنتاج من أجل الحاجات الحيوية، مع التركيز على النزعة الفردية المطلقة.

(3) إعادة تنظيم الحياة الجمعية من خلال تعميم الديمقراطية في العلاقات والمؤسسات الاجتماعية

يتمثل موضوعنا المركزي الثالث- ضمن مراجعة النموذج المرشد للحياة الجمعية والصالح المشترك للإنسانيّة- في تعميم الديمقراطية، ليس في الحقل السياسي فحسب وإنما أيضاً في النظام الاقتصادي، والعلاقات بين الرجال والنساء، وفي جميع المؤسسات. بعبارة أخرى نقول إنه يجب أن نلقي وراء ظهورنا الأشكال المجردة للديمقراطية، والتي تُستخدم عادةً لإقامة مساواة شكلية. ونعني بهذا إعادة النظر في مفهوم الدولة وزرع حقوق الإنسان بجميع أبعادها: الفردية والجماعية. إنها مسألة تتعلق بمعاملة كل البشر دون تفرقة على أساس الجنس أو النوع أو الطبقة، باعتبارهم كلهم شركاء في بناء المجتمع، ومن ثم التأكيد على قيمتهم الذاتية ومشاركتهم (Franz Hinkelammert, 2005).

ويعد مفهوم الدولة ذا أهمية فائقة في هذا الصدد. فمفهوم الدولة المركزية العيقوبية للثورة الفرنسية، الذي يمحو كل الفروق من أجل بناء مواطنين متساوين من حيث المبدأ، لم يعد كافياً لبناء ديمقراطية حقيقية. بلا شك كانت تلك الدولة خطوة إلى الأمام مقارنةً بالبنية السياسية للنظام القديم *ancien regime* الأوربي. ولكن من الضروري اليوم مراعاة وجود طبقات متعارضة، وإدراك أن أي طبقة، أو تحالف طبقي، الاستيلاء على الدولة وتوجيهها لخدمة مصالحها الخاصة، كما يجب أيضاً الاعتراف بوجود قوميات مختلفة تعيش فوق الإقليم الأرضي للدولة، والتي تملك الحق في حماية ثقافتها الخاصة ومؤسساتها الاجتماعية.. ولا يعني هذا الانزلاق إلى النزعة الجماعوية التي تضعف الدولة كما حدث في بعض البلدان الأوربية في عصر الليبرالية الجديدة، أو القبول بالفوضوية الجديدة التي تتبناها بعض الحركات الاحتجاجية. وما ندعو إليه ليس تراجعاً قط باتجاه الحنين إلى ماضٍ رومانسي مثلما تفعل بعض الحركات السياسية- الدينية، وليس وقوعاً في براثن مصالح اقتصادية كبيرة (مثل الشركات العابرة للقوميات أو المؤسسات المالية الدولية) التي تحبذ التفاوض على مستوى محلي ومع هيئات صغيرة. إن هدفنا هو تحقيق التوازن بين الأبعاد المختلفة للحياة الجماعية، الدولية والإقليمية والمحلية، من خلال الاعتراف بوجودها وإقامة آليات للمشاركة.

ليس من الممكن صياغة دور الدولة دون أن نأخذ في الحسبان موقف الجماعات الاجتماعية الأكثر تعرضاً للتهميش مثل: الفلاحين المعدمين، الطوائف الدنيا والمنبوذين، أولئك الذين تعرضوا لآلاف الأعوام من التجاهل، إلى جانب الشعوب الأصلية في الأمريكتين، والمنحدرين من أصل أفريقي وتعرضوا للإقصاء لأكثر من 500 عام.. وبالنسبة للمرأة داخل هذه الجماعات فإنها تتعرض لتهميش مزدوج. ولا تكفي العمليات القانونية، وحتى الدستورية، لتغيير الموقف، على الرغم من كونها ضرورية طبعاً. فلن تخفي العنصرية والاضطهاد من أي مجتمع بسرعة. ويعتبر العامل الثقافي حاسماً في هذا الميدان ويمكن أن يكون موضوع مبادرات مخصصة لحماية السكان من عدوان السوق، وتوفير الضروريات الأساسية، ومن ثم تشكل خطوة مهمة في عملية الانتقال طالما تخطت مستوى الإسعافات الأولية البعيدة عن الإصلاح الهيكلي. كذلك من المهم التنبيه إلى استخدام مفردات ما بعد تحريفها عن معناها الأصلي، وهو ما اشتهر به اليمين. فهم مثلاً يتحدثون الآن عن "الرأسمالية الخضراء". ولكن حتى في البلدان التي تريد التغيير، ينبغي تحليل المفاهيم التقليدية مثل "العيش الطيب" في حدود معناها الحقيقي، بما يمكن أن يخدم عناصر الانتقال إلى طريقة أخرى في الحياة الجماعية، أو تحديد ما إذا كانت تستهدف تعديل النظام القائم فحسب. ويساعدنا السياق السياسي العام في فهم الفروق وتقييمها.

كما ينطبق تعميم الديمقراطية على الحوار بين الكيانات السياسية والحركات الاجتماعية. فتتطلب هيئات خاصة للنشاور والحوار يجب أن تظل جزءاً من المقاربة نفسها، مع الاحترام المتبادل لاستقلالية كل طرف. ومن المحاولات الأصلية في هذا الاتجاه: مشروع مجلس الحركات الاجتماعية في إطار "التحالف البوليفاري لشعوب الأمريكية" ALBA. ويلاحظ أن مفهوم المجتمع المدني لا يزال يكتنفه الالتباس، وأنه هو نفسه محل للصراع الطبقي، حيث يوجد في الحقيقة مجتمعان مدنيان: أعلى وأدنى. ومن ثم فإن الاستخدام الإطلاقي للمصطلح يمكن أن يخلق تشويشاً ويقدم حلولاً اجتماعية تتغاضى عن الاختلافات الطبقيّة⁶. من الممكن رؤية كيف أن العديد من بلدان أمريكا اللاتينية تعتمد أشكالاً من ديمقراطية المشاركة تتبع نفس منطق الديمقراطية المعممة. ويعتبر الاستقلال الحقيقي للسلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمثابة الضمان لأن تعمل الديمقراطية فعلاً. كما يجب على الدولة الديمقراطية أن تكون علمانية: أي تحرير الدولة من تدخل المؤسسات الدينية في سلطاتها، سواء مثلت هذه المؤسسات ديانة الأغلبية أم لا. وهو ما يعتبر أيضاً الأساس للحرية الدينية. وليس معنى كون الدولة علمانية ألا تعترف بالجانب العام للعامل الديني (مثل البعد الاجتماعي- الأخلاقي للاهوت التحرير الوطني)، ولا تذهب إلى ما هو أسوأ مثل اعتبار الإلحاد (كما حدث في بعض بلدان "الاشتراكية القائمة فعلياً") بمثابة الديانة.

⁶ قبل سنوات قليلة ظهر على الحوائط في الأحياء الشعبية في بوجوتا الشعار التالي: "نحن أيضاً لنا حقوق إنسانية".

وينبغي على المؤسسات الأخرى أن تسترشد بالمبادئ نفسها . ولا يوجد موقف من الديمقراطية أسوأ من موقف المنظومة الاقتصادية الرأسمالية، حيث تتركز سلطة اتخاذ القرار في أيدي حفنة قليلة . ينطبق الشيء نفسه على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، وكذلك كل المؤسسات الاجتماعية والثقافية والرياضية والدينية.

أيضًا: ترتبط فكرة اللاعنف ارتباطًا واضحًا بالديمقراطية المعممة . إذ يجب حل الصراعات في المجتمعات الإنسانية (من مستوى الأسرة إلى المستوى الدولي) باستخدام آليات سلمية مناسبة، رسمية كانت أم غير رسمية . ويعتبر مفهوم عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" Max Weber عن "العنف المشروع" باحتكار الدولة له، مفهومًا خطيرًا، لأنه يؤدي إلى تبرير سهل للحروب كما حدث مثلاً في العراق وأفغانستان وليبيا . بيد أنه على الرغم من القبول بمبدأ اللاعنف والرغبة في تطبيقه، يقول الواقع أننا نعيش بالفعل في عالم عنيف.

وكان السعي وراء الهيمنة الاقتصادية والسياسية هو ما يثير العنف دائمًا . ويشهد التاريخ الحديث بأن الدافع لإعادة إنتاج النظام الرأسمالي كان العامل السائد في ممارسة العنف، سواء من أجل تراكم رأس المال الداخلي (المجمع العسكري- الصناعي في الولايات المتحدة على سبيل المثال) أم من أجل ضمان تسييد أمة على أخرى، أم لضمان السيطرة على الموارد الطبيعية (النفط والمعادن ذات الأهمية الاستراتيجية). وقد كانت الادعاءات الثقافية والدينية في أغلب الأحوال بمثابة التبرير الأيديولوجي- سواء بوعي أم عن عدم وعي- القادر على تعبئة الشعوب والجماهير لدعم صراعات أساسها اقتصادي وسياسي. كما كانت هذه المزاعم أيضًا بمثابة الذخيرة غير المادية للجماعات المقهورة المناضلة من أجل تحقيق العدالة.

وهكذا فإن الحروب، مثلها مثل الدكتاتوريات، تمثل إخفاقًا للديمقراطية وانقطاعًا في المسيرة من أجل "الصالح العام للإنسانية". واليوم مع انتشار تكنولوجيات القتل لم تعد هناك حروب عادلة سوى حروب المقاومة الشعبية وعندما تغيب كل الحلول الديمقراطية. ولكن وحده التحليل الاجتماعي- السياسي والتاريخي لجميع العناصر المتفاعلة هو القادر على إبراز التبرير الأخلاقي والسياسي للحروب العادلة.

ويدخل في هذه الجزئية: تنظيم النضال ضد العنصرية أو التمييز بين النوعين الاجتماعيين . وكذلك العمل من أجل ديمقراطية وسائل الإعلام والاتصال الجماهيرية، وكمثال على هذا من خلال حظر ملكة رأس المال المالي لها. ويمكن للقواعد الضامنة لأداء الديمقراطية لوظائفها (المساواة بين الرجال والنساء، المسؤوليات المتبادلة .. الخ) أن تكون بمثابة الشروط المهنية للاعتراف العام (وربما دعم) المؤسسات غير الحكومية، مثل الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية والدينية.

وفيما يتعلق بالسياسة الدولية، تلوح إمكانيات كثيرة لتطبيق هذا المبدأ . ونضرب كمثال واضح على هذا هيئة الأمم المتحدة، وخصوصًا مجلس الأمن الدولي، التي يمكن بصعوبة النظر إليها كمنظمة ديمقراطية . وينطبق الشيء نفسه على مؤسسات بريتون وودز (خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين) . ويمكن للجهود الداعمة لهذا الاتجاه أن تكون أولوية عند حكومات بلدان الأطراف . وعلى الرغم من الطابع غير الرسمي لاجتماعات مجموعة الـ 8 أو مجموعة الـ 20 فإنها تشكل وزنًا يجب تحديده . أما المحاكم المعنية باحترام حقوق الإنسان وغيرها من المؤسسات المشابهة فينبغي إخضاعها لذات القواعد الديمقراطية، وأن توسع اختصاصاتها للتعامل مع ميادين جديدة، مثل الجرائم الاقتصادية، "الديون المشبوهة" والتخريب البيئي. ومن الواجب توجيه اهتمام خاص لتجربة المؤسسات الإقليمية في أمريكا اللاتينية مثل بنك الجنوب والعملة الإقليمية وتكتل "ألبا"، وكذلك المؤسسات الإقليمية في القارات الأخرى.

لقد كان تخريب الرأسمالية للديمقراطية- خاصة في مرحلتها الليبرالية الجديدة- كبيرًا إلى حد أن مجتمعات يتم تنظيمها الآن- على جميع المستويات- بما يخدم امتيازات الأقلية، الأمر الذي تتفاقم معه درجة اللامساواة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ. ومن ثم فإن أعمال الديمقراطية كجزء من النموذج المرشد يشكل دعامة أساسية في مفهوم "الصالح العام للإنسانية".

(4) تأسيس التعددية الثقافية مع بناء الصالح العام للإنسانية

إن الهدف من وراء الاهتمام بالبعد الثقافي هو منح فرص لكل المعارف والثقافات والفلسفات والأديان للإسهام في الصالح العام للإنسانية. غير أن هذا لا يمكن أن يكون قاصرًا على دور الثقافة الغربية والتي يتم تعريفها في الواقع على أنها مساوية تمامًا لمفهوم "التطور"، ما يعني استبعاد وتهميش سائر المنظورات الأخرى . ويتضمن الاضطلاع بالمهمة المذكورة، ليس فحسب فهم الواقع أو إحياءاته، وإنما أيضًا البعد الأخلاقي الضروري لصياغة الصالح العام، أي دعم هذا البعد الفعال اللازم كباعث ذاتي للفاعلين والتعبيرات الجمالية والعملية . ومن الواضح أن التعددية الثقافية تتطلب تبني المبادئ التنظيمية

للموضوعات الثلاثة الأخرى: العلاقة مع الطبيعة؛ إنتاج الاحتياجات الأساسية للحياة؛ وتنظيم الديمقراطية على نطاق شامل. من المهم أيضاً حرية انتقال الأفكار والقيم وسط وبين الشعوب المختلفة. كما يعد من المتطلبات الأساسية للديمقراطية الحديث بلغة الرجل العادي وتعبير الفرد عن نفسه ثقافياً.

بيد أن التعددية الثقافية لا تكفي وحدها. فمن الواجب أيضاً تشجيع التفاعل الحر بين الثقافات وتوفير فرص التبادل بينها. ليست الثقافات مواداً متحفية وإنما عناصر حية في المجتمع. وقد أدت الهجرات الداخلية والخارجية، إلى جانب تطور وسائل الاتصال، إلى إحداث تغييرات ثقافية كثيرة، ليست كلها بالطبع مرغوبة. وحتى تصبح الثقافات حاضرة ينبغي أن تكون لها قواعد ووسائل مادية، مثل المراكز المرجعية (بأشكالها المختلفة) والوسائل الإعلامية والتربوية، إلى جانب الفرص المختلفة للتعبير عن الثقافة مثل المهرجانات والحج والشعائر والوكالات الدينية والعمائر.. الخ. وهو ما يأتي بنا إلى الجوانب العملية لتصميم التنظيم الخاص بدولة تعترف بالتعددية الثقافية. ففي بلدان مثل بوليفيا وإكوادور تم النص على التعددية الثقافية في النصوص الدستورية، وإن لم يكن هذا بدون صعوبات، خاصة عند وضع هذا المبدأ في الممارسة العملية. والفكرة الرئيسية وراء التزام الدولة بضمان أساسيات النشاط الثقافي للشعوب المختلفة، وخاصة حمايتها من هجمات الحداثة الاقتصادية والثقافة المسيطرة. ويعتبر التعليم ثنائي اللغة أداة مهمة في هذا الشأن. غير أن فكرة التعددية الثقافية يجب أن يكون لها تأثيرها على التعليم العام، مثل تدريس التاريخ وإعادة تشكيل الفلسفة التربوية المحكومة حالياً بمنطق السوق. ومن الأدوات المفيدة أيضاً: نشر الكتب زهيدة الثمن، تنظيم معارض الكتب، المراكز الحرفية، المتاحف.. الخ. كما تعتبر وسائل الإعلام مهمة في نقل القيم إلى جانب المعلومات. ويجب التعامل مع هذه المسألة ككل، ودون إنكار التعددية أو الديمقراطية: بتشجيع الثقافات المحلية، مواجهة الاحتكارات وإنهاء سيطرة حفنة من الوكالات الدولية. يجب أن تتاح الفرصة أيضاً للهيئات الأخلاقية للتعبير عن نفسها، مثل جمعيات الدفاع عن حقوق الإنسان، وجماعات المراقبة والرصد بكافة أنواعها، والمؤسسات الدينية.

تنطوي الثقافة على بعد روحي أيضاً، وهو ما يشكل إحدى خصائص الإنسان، حيث يسمو به فوق مشاغل الحياة اليومية ويشكل هذا عنصراً مركزياً في وقت تمر الحضارة بأزمة. ففي سائر أنحاء العالم هناك بحث عن المعنى، وحاجة إلى إعادة تعريف الهدف من الحياة نفسه. والروحانية هي القوة التي تتجاوز العالم المادي وتعطيه معنى. هناك الكثير من مصادر الروحانية، ولكنها جميعاً توجد داخل سياق اجتماعي، أي لا يمكن أن توجد بدون أساس مادي وبيولوجي. فالكائن البشري غير قابل للانقسام، فمن ناحية تفترض الروحانية وجود المادة، ومن ناحية أخرى لا معنى للمادة بدون الروح. لذلك تتجاهل الرؤية الثقافية للروحانية الجوانب المادية للكائن الإنساني (وهي بالنسبة للإنسان تتمثل في جسده، وبالنسبة للمجتمع تتمثل في الواقع الاقتصادي والاجتماعي) ومن ثم تنطوي تلك الرؤية على زيغ مفهومي يفضي إلى نزعة اختزالية (أي اعتبار الثقافة العامل الوحيد في التغيير) أو اغتراب (تجاهل البنى الاجتماعية). إن الروحانية - سواء بمرجعية كائن أعلى أو بدونها - تعطي معنى للحياة الإنسانية على ظهر الأرض. أما كيفية التعبير عنها فتتحدد وفق العلاقات الاجتماعية في كل مجتمع، بل إن بإمكانها توجيه تلك العلاقات. ولا يمكن تغيير نموذج مرشد بدون روحانية يمكن أن تتخذ الكثير من التعبيرات. إن الرؤية للعالم، وفهم وتحليل الواقع، وأخلاق البناء الاجتماعي والسياسي، والتعبير الجمالي عن الباعث الذاتي لدى الفاعلين.. تشكل جميعاً عناصر ضرورية لتصميم البدائل لنموذج التنمية الرأسمالية والحضارة التي تنتشرها. فهي تشكل جزءاً في مختلف أبعاد النموذج المرشد الجديد: علاقتنا مع الطبيعة؛ إنتاج الاحتياجات الأساسية للحياة؛ إعادة تعريف الاقتصاد؛ وأخيراً الطريقة التي نتصور بها التنظيم الجماعي والسياسي للمجتمعات. ويمكن لهذه العناصر الثقافية بجميع تنوعاتها أن تسهم في التغيير الضروري لبقاء الإنسانية والكوكب.

رابعاً : الصالح العام للإنسانية كهدف عالمي

إن اقتفاء "الصالح العام للإنسانية" سوف ينتج من النجاح في إنجاز الأهداف الأربعة سابقة الذكر جميعاً، حيث يعد كل منها أساسياً للحياة الجمعية للإنسان فوق ظهر الأرض. أما الأهداف التي حددتها الرأسمالية وتنتشرها بواسطة الثقافة السائدة، فهي غير قابلة للاستدامة، ومن ثم لا يمكنها ضمان "الصالح العام للإنسانية". بل هي تعمل ضد استمرار الحياة (Francois Houtart, 2009). إذن لا بد من تغيير النموذج المرشد من أجل السماح بتحقيق التكافل بين الإنسان والطبيعة، والنفوذ إلى جميع السلع والخدمات، ومشاركة كل فرد وكل جماعة اجتماعية في عمليات التنظيم الاجتماعي والسياسي، مع احتفاظ كل فرد وجماعة بتعبيره الثقافي والأخلاقي الخاص به. أي بعبارة أعم: تحقيق الصالح العام

للإنسانية. وبوجه عام ستكون هذه عملية طويلة الأجل وجدلية وليست خطية، ونتائجًا لنضالات اجتماعية عديدة . ومن ثم فالمفهوم المستخدم في هذه الوثيقة يتجاوز كثيرًا التصور الكلاسيكي الإغريقي للصالح العام الذي اعتمد في عصر النهضة (J. Sanchez Parga, 2005, 378-386) وكذلك المذهب الاجتماعي للكنيسة الكاثوليكية والمبني على فلسفة "توما الأكويني" Thomas Aquinas.

ومن هنا تضح ضرورة إجراء إعادة تفكير نظري شاملة، تتعامل من ناحية مع كل العناصر التي قادت العالم إلى حالة الأزمة النظامية واهتراء نموذج تاريخي. ومن ناحية أخرى: تعيد تعريف أهداف طرح اجتماعي جديد يتسم باحترام الطبيعة وقادر على ضمان الحياة الإنسانية من خلال الجهد المشترك . وكما قال "إنريك داسل" فإن ما يجب التأكيد عليه هو الإنتاج وإعادة الإنتاج وتطوير الحياة الإنسانية للجميع (Dussel 2006) . وهذا هو ما نعنيه بالصالح العام للإنسانية. إن المرجعية الأخيرة لأي نموذج مرشد للتنمية الإنسانية هي الحياة في واقعها الملموس، بما في ذلك العلاقات مع الطبيعة، تلك التي ينفياها في الحقيقة المنطق الرأسمالي.

توجد اعتراضات كثيرة تصف ما نقول بأنه يوتوبيا خيالية . وفي الحقيقة يحتاج الإنسان إلى يوتوبيات، بعدما قوضت الرأسمالية الفكر الخيالي بإعلانها نهاية التاريخ ("لا بديل للرأسمالية") حتى أصبح السعي من أجل الصالح العام للإنسانية يوتوبيا، بمعنى أنه هدف غير قائم اليوم ولكن من الممكن أن يوجد في الغد . إن كل النظم السياسية والدينية التي تتدعي تجسيد اليوتوبيات قد انتهت بكوارث . فالیوتوبيا هي دعوة للتقدم⁷ . ومن ثم فهي ليست ببساطة "یوتوبيا غير ضارة" (Evelyn Pieiller, 2011, 27). إن مئات الألوف من الحركات الاجتماعية ومنظمات المواطنين والجماعات السياسية تشعر بالحاجة إليها، كل منها في طريق نضالها من أجل علاقات أفضل مع الطبيعة وحمايتها، من أجل الزراعة الفلاحية والعضوية، من أجل الاقتصاد الاجتماعي، من أجل إلغاء الديون غير الشرعية، من أجل السيطرة الجماعية على وسائل الإنتاج وإعطاء الأسبقية للعمل قبل رأس المال، من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، من أجل ديمقراطية تشاركية، ومن أجل الاعتراف بقيمة الثقافات المختلفة. وقد ساعدت حركة المنتديات الاجتماعية العالمية في بدء بلورة هذا الواقع من خلال البناء التدريجي لضمير اجتماعي عالمي جديد.

بيد أنها عملية ديناميكية تتطلب رؤية شاملة متماسكة تصلح أساسًا للعمل المشترك، بهدف بناء قوة قادرة على التصدي للنظام المعاصر السائد بجميع أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وهذا بالضبط ما يعنيه الصالح العام للإنسانية : أساس نظري متماسك يمكّن كل حركة وكل مبادرة اجتماعية وسياسية من احتلال مكانها في الصرح العام . ولن يتحقق هذا من خلال جهود أقلية من المثقفين، وإنما من خلال عمل جماعي يستفيد من جميع الأفكار السابقة، والتقاليد الاشتراكية على وجه الخصوص المناهضة للرأسمالية بصراحة، مع القدرة على استيعاب العناصر الجديدة . كما أن نشر هذه الأفكار لا يمكن أن يكون مسئولية حصرية لمنظمة اجتماعية أو حزب سياسي طلي عي يحتكر الحقيقة، وإنما هي مسئولية الكثير من القوى المعادية للنظام والتي تناضل من أجل الصالح العام للإنسانية . وبطبيعة الحال يظل هناك الكثير من القضايا التي تحتاج إلى مزيد من الدراسة والمناقشة والاختبار.

- الانتقال

لا يسمح النص الحالي بالدخول في تفاصيل كثيرة، غير أن الأمر يستحق أن ندخل فيه فكرة أخرى تتعلق بمفهوم "الانتقال". وقد ناقش "ماركس" على نحو مدقق فكرة الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى الرأسمالية في أوروبا . وقال عنه "إنها مرحلة خاصة في حياة المجتمع حيث يجد صعوبة في إعادة إنتاج النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم عليه، ويسعى لإعادة تنظيم نفسه على أساس نظام آخر يصبح الشكل العام للشروط الجديدة لوجوده" (Maurice Godelier, 1982, 1, 165). وتؤكد الدلائل أن الانتقال سيكون عملية طويلة وغير خطية، ذات درجة تزيد أو تنقص من العنف بحسب المقاومة التي تبديها القوى الاجتماعية المنخرطة في الصراع. ويعتقد الكثير من المحللين أن الرأسمالية قد وصلت إلى نهاية دورها التاريخي- كما لاحظ "كارل ماركس"- لأنها قد أصبحت نظامًا يدمر أسس وجوده، وبالتحديد : قوة العمل والطبيعة.

⁷ كتب "إدواردو جاليانو" مؤيدًا لليوتوبيا: "أنتقدم خطوتين فيتحرك هو بعيدًا لخطوتين. أنتقدم عشر خطوات فينسحب الأفق عشر خطوات. أستطيع دومًا التقدم للأمام ولكنني لا أصل إليه أبدًا . فما فائدة اليوتوبيا إذن؟ أنها تحفزك على التقدم" (مقتطف في

(Maurice Lemoine, 2010).

ولهذا يتحدث "سمير أمين" عن "شيخوخة الرأسمالية"، كما نشر "إيمانويل والرشتاين" مقالة في خضم الأزمة المالية قال فيها "إننا نشهد نهاية الرأسمالية"، كما يشير "استيفان ميزاروس" إلى عدم قدرتها على صيانة "الأبيض" الاجتماعي للبشرية (I. Mészáros, 2008, 84).

وإذا كان بإمكان المرء القبول بفكرة أننا نعيش فترة الانتقال من نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نمط آخر، وأن هذه العملية تتسارع بفعل أزمة المناخ، فيجب ألا ننسى أن تغييراً من هذا النوع سيأتي نتيجة عملية اجتماعية، أي لن يتحقق بدون صراعات وتحول في علاقات القوى. بعبارة أخرى: لن تسقط الرأسمالية من تلقاء نفسها وإنما كمحصلة لجملة النضالات السياسية والاجتماعية الواجب خوضها. ويعلمنا التاريخ أن الرأسمالية قادرة على تحويل تناقضاتها إلى دعم لعملية التراكم. ومن ثم فإن تطوير النظرية الخاصة بمفهوم الانتقال- في السياق التاريخي للأزمة الراهنة للنظام- سوف يمكننا من تقييم التجارب الاجتماعية والسياسية التي نخوضها الآن. وهو ما ينطبق اليوم بشكل خاص على أمريكا اللاتينية حيث بدأت النظم الحاكمة عملية التغيير، مباشرة باشتراكية القرن الحادي والعشرين.

من الممكن أيضاً تطبيق المفهوم ذاته على عمليات خاصة داخل تطور عام. وبدون التخلي عن جذرية الأهداف، فإنها مسألة تتعلق بتحديد الأعمال التي يمكن أن تقود إلى النتيجة المرغوبة (أي نمط آخر من التنمية الإنسانية)، أخذين في الاعتبار كلاً من الظروف الملموسة للتطور المادي، وعلاقات القوة القائمة في الميدانين الاجتماعي- الاقتصادي والسياسي. ولعل النموذج النمطي لهذا يتمثل في الاقتصادات المبنية على الأنشطة الاستخراجية، التي بالرغم من التدمير الاجتماعي والبيئي الذي تتسبب فيه ومن السيطرة الشديدة لمصالح رأس المال، لا يمكن أن تتسبب في تعطل مفاجئ للقوى التقدمية. ومن أسباب هذا أنها توفر الإسناد المالي للسياسات الجديدة، مثلما هو الحال في فنزويلا وبوليفيا. وقد تتكون الفترة الانتقالية من: (1) إدخال سياسة اقتصادية طويلة ومتوسطة الأجل ومبنية على احتياجات السوق الداخلية؛ (2) إصدار قوانين بيئية واجتماعية أكثر صرامة تحول دون تدمير القطاع الاقتصادي؛ (3) جعل المستخدمين يدفعون التكاليف؛ (4) تعزيز التشريع الدولي الهادف إلى تجنب ظاهرة "الميزة التنافسية" التي تعطي الأفضلية للبلدان ذات التشريعات الوطنية الأقل صرامة. وفي بلدان أخرى أقل انخراطاً في تلك الأنشطة- مثل إكوادور- يمكن اقتراح فترة سماح من أجل إتاحة الفرصة للتفاوض مع الحركات الاجتماعية المختلفة بشأن عملية الانتقال.

ويمكن لاستخدام تلك الأداة المفهومية أن يكون ذريعة لتقديم التنازلات الأيديولوجية والسياسية القريبة بالديمقراطية الاجتماعية، أو القبول بفكرة أن تطور قوى الإنتاج لا يمكن أن يحدث دون اعتناق مبادئ وأدوات وصيغ الرأسمالية وسيكون معنى هذا: تعزيز قوة تلك الطبقات الاجتماعية الأكثر معارضةً لتغيير النموذج، مثلما الحال في البرازيل، بالرغم من حدوث تقدم في ميادين أخرى، أو مثلما حدث في البلدان الاشتراكية بتأسيس فروق اجتماعية جديدة ستطيل حتماً من زمن فترة الانتقال، كما هو الحال في الصين وفيتنام. ويؤدي لكل هذا إلى بلورة مشكلة أكثر جوهرية: كيف يمكن تطوير قوى الإنتاج بمنظور اشتراكي، أي من منظور الصالح العام للإنسانية؟ وما هي القوى التي ينبغي تطويرها أولاً؟ إنها المشكلة التي لم تستطع حلها البلدان الاشتراكية ونظم الحكم التقدمية التي جاءت إلى السلطة بعد الحرب العالمية الثانية، كما كانت السبب وراء كل الإخفاقات، إلى جانب التوجه الليبرالي الجديد لمعظمها حالياً. وكما قال "موريس جودلييه" في محاضراته بجامعة لوفيان الكاثوليكية "فإن دراما الاشتراكية تتمثل في أن تتعلم ملاحقة خطوات الرأسمالية". أي فكرة تطوير الزراعة الفلاحية العضوية (كما اقترحتها حلقة الدراسات الآسيوية بجامعة رينمن في بكين عام 2010) مقابل تشجيع الزراعات الأحادية القائمة على تصدير الحاصلات، وفكرة إعادة تنظيم شبكة السكك الحديدية في أمريكا اللاتينية مقابل تبني مشروعات مبادرة تكامل البنية التحتية الإقليمية في أمريكا الجنوبية IIRSA. وتلك مجرد أمثلة لما يمكن اقتراحه. كما يمكن إعمال مقترحات أخرى من أجل دعم انتقال حقيقي وليس مجرد التكيف مع النظام السائد.

خامساً: نحو إعلان عالمي بشأن الصالح العام للإنسانية

من الأعمال المهمة لدى صياغة مفهوم الصالح العام للإنسانية ضرورة إعداد وثيقة عالمية في هذا الشأن، واعتمادها في إطار الأمم المتحدة. ومن الواضح أن مجرد صدور إعلان كهذا لا يعني أن العالم تغير، لكنه يمكن أن يساعد في تنظيم قوى التغيير حول مشروع أخذ في النمو والتبلور. كما يمكن أن يكون أداة توعية مفيدة لدعم العمل النظري الضروري لتعبئة الحركات الاجتماعية. ومن ثم فإنه يجب أن يوضع على نفس مستوى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقد كان إعلان حقوق الإنسان محصلة عملية ثقافية وسياسية طويلة بدأت مع التنوير وبدايات "الحداثة"، بالتأكيد على تحرير المواطنين

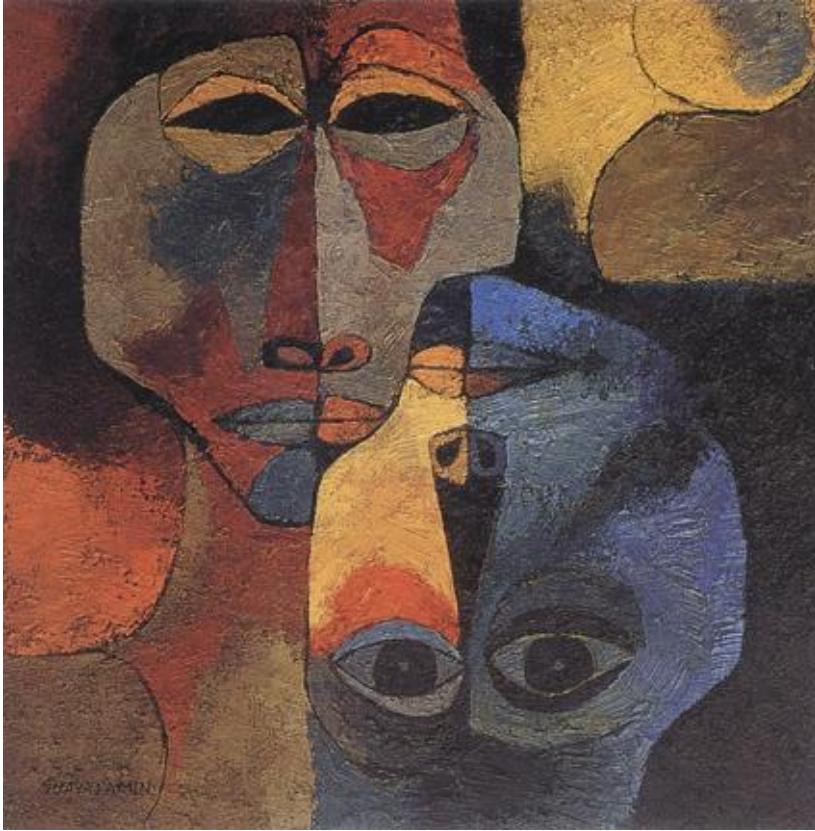
والاعتراف بحقوقهم. كما طورته إعلانات فرنسية وأمريكية عند نهاية القرن الثامن عشر. ونحن نعرف أنه ليس مكتملاً تماماً، فقد صيغ في سياق كان متأثراً بقوة بالرؤية الاجتماعية للبرجوازية الغربية، كما كانت له استجابات عدة مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان بمنظمة الوحدة الأفريقية ومبادرة ماث لة في العالم العربي. هذا وقد اعتادت القوى الغربية بسط هيمنتها على العالم. ومع ذلك فقد استطاع إنقاذ الحرية وحتى حياة ملايين البشر، كما كان المرشد لكثير من القرارات المفيدة لرفاهية الإنسانية. كما تحسن عبر الزمن وأضاف الجيلين الثاني والثالث من الحقوق. غير أنه إزاء التعامل مع المخاطر التي تحيق بالكوكب والجنس البشري، يلوح نوع آخر من التوازن يجب تحقيقه، وهو لا يعني توسيع حقوق الإنسان فقط، وإنما كذلك إعادة تعريف الصالح العام للإنسانية على أساس نموذج مرشد جديد.

هكذا يمكن لإعلان عالمي جديد أن يصبح أداة للتعبئة والاجتماعية والسياسية، بخلق وعي جديد والعمل كأساس لتجميع الحركات الاجتماعية والسياسية على الصعيد الدولي. ومن الواضح أنها مهمة طويلة الأجل، لكنها تحتاج إلى البداية. إن تجميع حركات اجتماعية مثل المنتدى الاجتماعي العالمي والأحزاب السياسية مثل منتدى ساو باولو يمكن أن يسهم في عملية دعم صدور إعلان كهذا، كما يمكن أيضاً للدول منفردة أن تعمل في ذات الاتجاه عبر ممثليها في منظمات دولية مثل اليونسكو وهيئة الأمم المتحدة نفسها. سيتطلب الأمر خوض نضال سياسي، ولكنه نضال يستحق مهما كانت مصاعبه ويمكن النظر إليه كأحد العناصر الرمزية في الثورة المطلوبة لإعادة تعريف النموذج المرشد للحياة الجمعية للبشرية فوق الأرض. ومن المهم جداً إقامة الروابط بين الدفاع عن "المنافع العامة" مثل المياه، وبين إعطاء الأولوية "للصالح العام" والرؤية الخاصة بالمفهوم الجديد "للصالح العام للإنسانية". أولاً: نظراً لأن الرؤية الشاملة للمفهوم الأخير تتطلب التطبيق العملي. كما في المنافع العامة" على سبيل المثال- فمهما كانت نشأتها من المجرد يجب أن تترجم في النهاية إلى عمل. ثانياً: وبسبب النضالات المحددة التي يتوجب خوضها في إطار المخطط النضالي العام، ومن أجل تحديد الذي تلعبه ليس فقط لتخفيف جوانب القصور في النظام (ومن ثم لإطالة عمره)، وإنما للإسهام في حدوث تحول عميق.. ذلك التحول الذي يتطلب تجميع القوى المؤيدة للتغيير لإرساء الأسس لبقاء الإنسانية والكوكب.

Bibliography

- ACOSTA A. and MARTINEZ E (2009), *El Buen Vivir – Una vía para el desarrollo*, AbyaYala, Quito
- ALBO X (2010) “Suma Qamaña, Convivir Bien. ¿Cómo medirlo? *Diálogos*, Year 1, No.O (August 2010), 54-64.
- AMIN S (2003) *Le capitalisme et la nouvelle question agraire*, Forum du Tiers Monde, Dakar
- BEINSTEIN J (2009), *El Largo Crepúsculo del Capitalismo*, Buenos Aires, Cartago, 2009.
- BOFF L. (2002) *El despertar del Águila*, Trotta, Madrid
- BRAUDEL F (1969), *Ecrits sur l’Histoire*, Paris, Flammarion, 1969.
- BRIE M. (2011) *Making the Common Good of Humanity concrete*, Rosa Luxembourg Foundation, Brussels
- CARCANHOLO R.A. and SABADINI M. de S., “Capital ficticio y ganancias ficticias”, in DIERCKXSENS W. et al., 2009.
- DELGADO G. (2011) *Metabolismo social y Futuro común de la Humanidad: Un análisis Norte-Sur*, Rosa Luxembourg Foundation, Brussels
- DE SOUZA SANTOS B., *Refundación del Estado en América Latina – perspectivas desde una epistemología del Sur*, Quito, Abya Yala, 2010.
- DE SUTTER O., *Eco-farming can double food production*, Geneva, Office of the High Commissioner for Human Rights (8 March 2011).
- DIERCKXSENS W. et AL., *La gran crisis del siglo XXI – Causas, Carácter, Perspectivas*, San José, DEI, 2009.
- DIERCKXSENS W. et al., *Siglo XXI, Crisis de una Civilización*, San José, DEI, 2010.
- DIERCKXSENS W., *Población, Fuerza de Trabajo y Rebelión en el Siglo XXI*, text prepared for the World Forum for Alternatives and the World Social Forum at Dakar, www.Forumalternatives.org (2011).
- DUSSEL E. (2002)m *Philosophie de la Libération*, L’Harmattan, Paris
- ECHEVERRIA B (2001) *Las Ilusiones de la Modernidad*, Quito, Trama social, 2001.
- FORNET-BETANCOURT R(2011), *La Philosophie interculturelle*, L’Harmattan, Paris
- GEORGE S. (1999), *The Lugano Report*, London, Pluto Press, 1999.
- GODELIER M. (1982), “Transition”, in *Dictionnaire critique du Marxisme*, Paris, PUF, 1982.
- GUDYNAS E., *El mandato ecológico – derechos de la Naturaleza y políticas ambientales e la nueva Constitución*, Quito, Abya Yala, 2009.
- HERRERA R. (2008), *Un autre Capitalisme est possible*, Paris, Syllepse
- HERRERA R. (2011), *Réflexions sur la Crise et ses Effets*, Rosa Luxembourg Foundation, Brussels
- HERRERA R and NAKATANI P (2009), “Las Crisis financieras, Raíces, Razones, Perspectivas” in DIERCKXSENS et al., 2009
- HINKELAMMERT F (2005), *El Sujeto y la Ley. El Retorno del Sujeto*, Caracas, Ministerio de Cultura
- HOUTART F (2009) *El camino a la Utopía desde un Mundo de Incertidumbre*, Panama, Ruth Casa Editorial, Havana, Instituto cubano de Investigación cultural, Juan Marinello
- HOUTART F. (2010), *Agrofuels: Big Profits, Ruined Lives and Ecological Destruction*, Pluto Press, London
- KOVEL J.(2007), *The Enemy of Nature – The End of Capitalism or the End of the World*, London/ New York, Zed Books.
- LATOUCHE S. (2010). *Sortir de la Société de Consommation – les Liens qui libèrent*, Actes Sud
- LEMOINE M. (2011), “A quoi sert l’Utopie?”, *Le Monde Diplomatique*, January
- MAFFESOLI M. (1988) *Le Temps des Tribus*, Paris, Méridiens Klincksiek
- MERCIER-JESA S. (2008) ‘Besoin’ in Bensussan G and Labica G. (1982), *Dictionnaire critique du Marxisme*, Paris, PUF, 96-100.
- MESZAROS I. (2008) *El Desafío y la Carga del Tiempo histórico – El Socialismo del Siglo XXI*, Buenos Aires CLACSO, Caracas, Vadell

- MOLINA MOLINA E. (2010) *Vigencia de la teoría general de Keynes*, Havana, Ed. De Ciencias Sociales
- NUNEZ O. (2011), *La Economía social solidaria en las Naciones proletarizadas y el Proletariado por Cuenta propia en la Transformación del Sistema*, Managua
- ORTEGA J.(1995) "Identidad y Posmodernidad en América Latina", *Socialismo y Participación*, No. 70
- PETRELLA R (1988) *Le Bien común – Eloge de la Solidarité*, Labor, Brussels
- PIELLER E. (2011), "Dans la caverne de Alain Badiou", *Le Monde Diplomatique*, January
- PLEYERS G. (2010) *Alterglobalization – Becoming Actors in the Global Age*, Cambridge, The Polity Press
- QUIROGA D. (2009) "Sumak kawsai, Hacia un nuevo pacto en armonía con la Naturaleza", en ACOSTA A. *et al.*
- RUIZ DE ELVIRA M. (2010) "El gran hermano de los Barcos", *El País*, 15 December
- SALAMANCA SERRANO A. (2011), *Teoría Socialista del Derecho*, Quito, Ed. Jurídica del Ecuador (2 vols.).
- SOUTH CENTER (2008) *Food Autosufficiency, Energy Crisis*, Geneva
- STERN N. (2006), *Report on the Economy of Climate Change*, London, The Treasury
- STERNKELL. Z. (2010) "Anti-Lumières de tous les pays", *Le Monde Diplomatique*, December
- VANDEPITTE M. (2011) *Redirecting Production for Life's Necessities, Prioritizing Use Value over Exchange Value*, Rosa Luxembourg Foundation, Brussels
- WALLERSTEIN I (2000) "Globalization or The Age of Transition? – A Long Term View of the Trajectory of the World System", *International Sociology*, Vol.15 (2), 251-267. June



Rosa Luxemburg Foundation Brussels Office
Ave. Michel-Ange 11
1000 Brussels, Belgium
Tel. +32 (0)2738 7660, Fax: +32 (0)2738 7669
Email: info@rosalux-europa.info, Web: www.rosalux-europa.info